الرسالة الثالثة ـ في علم المنطق

النفحات المحمّدية

في مهمات المسائل المنطقية

أو

الحاشية الجديدة



بسمه تعالى
وله الحمد وعلى نبيّه وآل نبيه الصلاة والسلام

مُقَدِّمَة

قبل عشرين سنة بالضبط حاضرت جملة من المحصلين النابهين بدورة من بحوث المنطق وجعلت محورها حواشي الملا عبد الله على تهذيب التفتازاني ودونت تلك المحاضرات ونشرت خلاصتها في كتابي (التقريب إلى حواشي التهذيب) الذي طبعته سنة ١٣٧٣ للهجرة فحظي هذا الكتاب بتمام الموفقية بين أهل العلم حتى نفدت نسخه في عدة أسابيع ولا جرم فقد أشبعته بالبحوث الحرة والتحقيقات الثرة فكان مثار اعجاب للعموم ، ولما تصدرت صحن مدرستي وتكتلت حولي طلبتي رأيت من اللازم أن أتحرى لهم في فنون المعقول والمنقول ما هو سهل المنال ـ أوّلاً ـ ومشبع بالتحقيق المكشوف ـ ثانياً ـ وفي جانب عن التطويل بلا طائل ـ ثالثاً ـ فكتبت للبدائيين رسالتي في النحو المسماة (بالتحفة المحمدية بكليات القواعد النحوية) فجاءت على وجازتها رسالة ممتعة مشبعة بقواعد النحو مغنية عن كافة الكتب النحوية التي كان المبتدؤن يتداولونها ويواجهون العنت والمشقة في تلقي مفاهيمها وها أنا الآن أنشر لهم رسالتي في المنطق بعنوان (النفحات المحمدية في مهمات المسائل المنطقية) أو (الحاشية الجديدة) لاخلصهم من مواجهة (حاشية ملا عبد الله) المملوءة بالتعقيد غير الخالية من الأخطاء العلمية بما هو سهل واضح مع دقته طافح

للافهام مع عمقه فقد كتبت في رسالتي هذه الأهم الأعم مما ذكره صاحب الحاشية والتهذيب وزدت عليه ما فيه بلغة ومتعة لباحثي المنطق ولخصت في هذه الرسالة جملة من بحوث التقريب أيضاً لتكون على وجازتها جامعة مانعة مغنية للطالب عمّا سواها وبه سبحانه استعين على انجاز مقاصدي العلمية ومشاريعي الدينية وهو الموفق والمستعان.

(المنطق ـ تعريفه وموضوعه وغايته)

كلمة المنطق في هذا الفن يجب أن تكون بمعنى المصدر وهو النطق المبعوث عن الادراك العقلي وسيأتي في الخاتمة ما يشير إلى ذلك.

وتعريف المنطق هو القانون الكلي الذي تعصم مراعاته الذهنَ عن الخطأ في وزن المواد بموازينها الفكرية حتى يتبين فيها الصواب وعكسه.

وموضوعه المعلومان التصوري والتصديقي من حيث ايصالهما إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

وغايته الغاية تكون مستفادة دائماً من التعريف عصمة الذهن في وزن المواد عن الخطأ. ومعرفة سقم المادة من صحتها موكولة إلى علوم الفلسفة والكلام ولا ربط لذلك بالمنطقي بل مهمة المنطقي تعديل القوالب والموازين والنسب التي عليها تُعدّل المادة وفي قوالبها تسكّب كما يتضح لك ذلك بعد الالمام بقواعد هذا الفن.

توضيح لهذه العناوين الثلاثة:

١ ـ التعريف.

٢ ـ الموضوع.

٣ ـ الغاية.

(١) **القانون** : هو القضية الكلية التي من ضبط ملاكها تعرف أحكام جزئياتها نظير أن نقول كل فاعل مرفوع فهذه القضية قانون تعرف منه أحكام (جاء زيد) و (ذهب عمرو) و (قام خالد) فإنّ هذه الأمثلة جزئيات ينطبق عليها الملاك العام الذي تكفلته قضية كل فاعل مرفوع . ومن قوانين المنطق أن المُعرِفَ (وهو المعلوم التصوري) يجب أن يكون مساوياً للمُعرَف (وهو المجهول التصوري) وأجلى فلو عرّفت الإنسان بأنّه (موجود مستقيم القامة ماشٍ) لما كنت مطيعاً للقانون ولكنت مخطئاً لأنّ قولك موجود مستقيم القامة ماش ليس مساوياً لحقيقة الإنسان ولا أجلى منها بل هو مجموعة مفاهيم عامة تكشفه بعض الكشف . اذن فالذي يعرف الإنسان بالتعريف المذكور لم يعصم ذهنه عن الخطأ في وزن هذه الحقيقة (حقيقة الإنسان امّا إذا عرّفه بأنّه حيوان ناطق أي صاحب شعور وادراك لا مجرد التكلم فقد عرّفه بمساويه لأنّ الحيوان الناطق حقيقته الإنسان وبما ان كلمة الإنسان مجملة وتركيب (حيوان ناطق) تفصيل لذلك المجمل والمُفصّل أجلا من المُجمل كان تعريفه بذلك تعريفاً بالأجلا ؛ فالذي يُعرّف الإنسان بهذا التعريف عاصم لذهنه عن الخطأ في وزن هذه الحقيقة ، لأنّه جزّئه إلى جزئية الحيوانية والنطق .

(٢) **الموضوع** : هو المحور الذي تدور مسائل العلم حواليه مثلا الكلمة والكلام موضوع لعلم النحو لأنّ مسائل علم النحو من رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه وغير ذلك من نظائر هذه الأُمور تدورُ حوالي الكلمة والكلام لأنّ الفاعل كلمة والمفعول كذلك والمضاف إليه مثلهما فالأحكام التي تساق لهذه الأُمور تساق للكلمة في الحقيقة . والموضوع في علم المنطق هو المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي من حيث ايصالهما إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي وأنت قد قرأت قبل هذا انّ جملة (حيوان ناطق) مُعرف

(للانسان) فهذا المعرف معلوم تصوري قد توصلت به إلى مجهول تصوري هو الإنسان، والمعلوم التصديقي هو قولك العالم وجد بعد العدم. وكل ما وجد بعد العلم فهو حادث والمجهول التصديقي هو دعوى انّ العالم حادث في مقابل من يقول انّ العالم قديم وقد ثبتت هذه الدعوى ـ المجهولة قبل الاستدلال عليها بواسطة الدليل المذكور.

وقولنا في **بيان موضوع علم المنطق**: انّه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث ايصالهما إلى مجهول تصوري أو تصديقي لنحترز بذلك عن المعلومات التصورية التي تفقد صلاحية الايصال إلى مجهول تصوري كمعرفتنا بزيد وبعمرو مثلا فإنّ معرفتهما لتحددها بجزئية من وقعت عليه المعرفة وهي ذات زيد وعمرو لا تستطيع أن تكون قنطرة يُعبر منها إلى غيرها من جزئيات أو كليات أُخرى كما هو واضح، وامّا المعلوم التصديقي فبما انّه لا يكون إلّا نسبة تامة وقضية قائمة بمعنى مستقل لا يتصور فيه عدم الصلاحية للايصال إلى المجهول نعم المعلومات التصديقية تختلف في اعطاء نتائجها فتارة تعطي نتائج عميقة في معناها وأُخرى نتائج سطحية بسيطة فالذي يعطى نتائج عميقة هو ما سبق من قولنا العالم وجد بعد العدم وكل ما وجد بعد العدم فهو حادث والذي يعطي نتائج سطحية نظير قولنا النار حارة وكل حار يؤذي البدن بتماسه معه فالنار تؤذي البدن بتماسها معه وهي نتيجة سطحية لا تحتاج إلى دقة واستدلال.

(٣) **والغاية**: من دراسة علم النطق وتفهم قواعده صون الذهن عن الخطأ في وزن المواد وقد تجلى هذا المعنى بوضوح آنفاً ووقفت على أمثلته.

(فصـل)

العـلم : هو انكشاف واقع المعلوم مثلاً إذا كنت تجهل حقيقة الإنسـان وبـعد التحري عنه والفحص عن هويته تجلى لك انّه حيوان ناطق فهذا التجلّي الذي هو عبارة عن ازالة الحجاب عن حقيقة الإنسان التي كانت مجهولة لك يقال له علم لأنّه انكشاف واقع الإنسان وما هو عليه في نفس الأمر ، ثمّ المعلوم تارة يكون نفس الشيء كحقيقة الإنسان مثلا من دون أن يحمل على شيء أو يحمل عـليه شيء فهذا يقال له تصور وأُخرى يكون نسبة شيء إلى شيء نسـبة تـامة تـفيد حكماً كقولنا (الإنسان حيوان ناطق) أو (الحيوان الناطق هو الإنسان فهذا يقال له تصديق فالعلم اذن قسمان تصور وتصديق .

ثمّ كل من التصور والتصديق تـارة يكـون بـديهياً لا يـحتاج إلى دقـة نـظر كتصورك للأُمور الكثيرة الحضور في الذهن مثل الماء والخبز واللحم وكتصديقك بالنسب القطعية والأحكام المتفق عليها مثل ان النار حارة والواحد نصف الاثنين فأمثال هذه التصورات والتصديقات يقال لها ضرورية بمعنى انها بديهية واضحة .

وأُخرى يكون كل من التصور والتصديق نظرياً يحتاج إلى تأمل ودقة نظر مثل تصورك في حقيقة الملك والجن والفلك ونظائر هذه الأُمور القليلة الورود على الذهن لعمق حقائقها ونظير تصديقك بحدوث العالم بعد التمهيد له والبحث عنه فأمثال هذا يقال له تصور وتصديق نظري بمعنى انّه يحتاج إلى دقة نظر ومـزيد فحص ، والملك على ما قيل جسم نوري شفاف يتشكل بكل شكـل مـا سـوى المستخبثات كالكلب والخنزير والجن جسم ناري شفاف يتشكل بكل الأشكال بلا استثناء والفلك هو المدار الوهمي الذي تستقل فيه كواكب متعددة أو متوحدة

ثابتة أو متحركة.

أمّا التصورات والتصديقات الواضحة فهي غنية بوضوحها عن البحث والاستدلال لكن التصورات والتصديقات النظرية لابد لها من سلوك طرق تؤدي اليها وتقف بالباحث على ما تبطّن فيها وهذه الطرق يجب أن تكون واضحة السلوك لمستطرقها حتى يُمكنه الاتصال منها بالحقائق الغامضة؛ والطرق الواضحة في عالم التصورات يقال لها (المعرفات) والطرق الواضحة في التصديقات يقال لها (الحجج والاستدلالات) والهادي الملازم لهذا السالك الذي يريد الوصول إلى الحقيقة وصولاً حقيقياً لا شبهة فيه ولا ضلال هو قانون المنطق الذي تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في وزن الحقائق وكبسها في قوالبها المنتجة لها؛ اذن فعلم المنطق يبحث عن المعرف والحجة وبحوث المعرف يقال لها تصورات وبحوث الحجة يقال لها تصديقات فهنا مطلبان:

(المطلب الأوّل: في التصورات)

مقدمة: مقاصد المتكلمين في الأعم الأغلب إنّما تتأمن بواسطة الألفاظ الموضوعية يلقيها المتكلم بها إلى من يفهمها لوقوفه على لغة التخاطب اذن فاللفظ الذي يستطرق منه إلى المعنى يكون هو الدال والمعنى المفاد به يكون هو المدلول ثمّ المعنى الموضوع له اللفظ تارة يكون بسيطاً من جميع نواحيه كذات واجب الوجود الفاقدة لكل تركب يفرض وتارة يكون مركباً أي ماهية ذات أجزاء كالانسان بالنسبة إلى الحيوان الناطق، والمعاني المركبة في الأغلب تكون ذات لوازم تلزم ماهياتها امّا عقلاً كاستلزام تصور معنى العمى لتصور البصر لأنّ العمى معناه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً وامّا عرفاً كاستلزام تصور حاتم الطائي لتصور الكرم فدلالة اللفظ الموضوع على تمام ما وضع له يقال له

مطابقة ودلالته على بعض ما وضع له كدلالة لفظ الإنسان على معنى الحيوان وحده يقال لها تضمن وعلى ما هو خارج عن هويته لازم لها يقال لها التزام كدلالة لفظ العمى على البصر وحاتم على الكرم، وهناك دلالات لا ترتبط بعالم الألفاظ كالدلالات الطبيعية نظير دلالة سرعة النبض على الحمى، والعقلية كدلالة الدخان على وجود النار والكلام على المتكلم وبما انها لا ترتبط بعالم الألفاظ لا يبحث عنها في أي فن.

ثمّ اللفظ الموضوع ان جاز أن يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه كان مركباً فإن قامت بتركيبه نسبة اسنادية يصح السكوت عليها قيل له مركب تام فإن حكت نسبته عن الواقع نفياً أو اثباتاً كان خبراً نحو قام محمّد ولم يقعد ابراهيم وان أفادت جعلا وابداعاً كان انشاء نحو بعتك داري وهند طالق وان لم تقم بتركيبه نسبة يصح السكوت عليها كان مركباً ناقصاً مضافاً نحو غلام زيد أو شبيه مضاف نحو رجل فاضل وجالس في الدار ونظائر ذلك مما لم تقم به نسبة تامة يكتفى بها.

وإن لم يجز أن يقصد بجزء من اللفظ الموضوع الدلالة على جزء معناه قيل له مفرد: والمفرد ان لم يستقل بنفسه في افادة معناه كان حرفاً مثل باء الجر ولامه وان استقل وكان الزمان مفاداً بهيأته صارفاً لمادته امّا إلى ماض أو حال أو استقبال كان فعلاً وان لم تكن هيأته مفيدة للزمان كان اسماً سواء كان مفاده عيناً مثل زيد أم معنى مثل الضرب والقتل.

ثمّ اللفظ الموضوع إن أفاد بالوضع معنى شخصياً غير قابل للانطباق على ما سوى الشخصي من معناه قيل له علم كعلي أبي الحسن أمير المؤمنين وعبد الله وسيبويه وتأبط شراً وان أفاد معنى قابلاً للانطباق على كثيرين وان استعمل في خاص كان بطبيعته كلياً؛ والكلي ان تساوت نسبته إلى أفراده كنسبة الإنسان إلى

كل من يصدق عليه حيوان ناطق كان متواطياً وان تفاوتت بأولوية في الصدق كصدق مفهوم العلة على واجب الوجود وعلى ما سواه من العلل قيل له مشكك وهو والمتواطئ من المشترك المعنوي. وان أفاد معاني متعددة لأنّه وضع أوضاعاً متعددة بالتعيين أو التعيّن ولم يهجر استعماله في بعضها فمشترك لفظي كالقرء للطهر والحيض والعين للباصرة والنابعة.

امّا إذا لم تكن افادته للمعاني المتعددة عن تعدد وضع لها بل استعمل خارج الموضوع له لعلاقة مصححة وقرينة صارفة لولاهما لما جازان يدل على غير الموضوع له كان حقيقة في الموضوع له مجازاً في خارجه وإذا استفحل استعماله في الخارج بحيث صار يفيده بدون قرينة وترقى به الاستعمال إلى أن هُجر في الأوّل وعُرف في الثاني فمنقول عن الأوّل لغة كان أم عرفاً خاصاً ام عاماً إلى الثاني والنقل ينسب إلى ناقله فيقال منقول لغوي أو عرفي خاص أو عام مثلاً لفظ فعل موضوع في اللغة للمعنى المصدري وهو العمل واصطلاح النحاة نقله لما دلّ بهيأته على أحد الأزمنة الثلاثة ولفظ دابة أصل اللغة لكل ما دبّ على الأرض والعرف العام نقله لذوات الأربع.

(فصل: في الكلي والجزئي والنسب الأربع)

المفهوم من اللفظ الموضوع أن أمتنع فرض صدقه على كثيرين كان جزئياً كمفهوم زيد فإنّ الإنسان بعدما يشخص ان ما يفهمه من لفظ زيد لا يمكن صدقه على غير ذات زيد يحكم بأنّ المعنى الذي فهمه جزئي حقيقي لا سعة فيه للصدق على أكثر من زيد، وان لم يمتنع فرض صدقه على كثيرين كان كلياً كمفهوم الإنسان الذي يصدق على زيد وعمرو وبكر وغير اولئك ممن يطلق الحيوان الناطق عليه ونسبة كل مفهوم إلى مفهوم آخر امّا أن تكون هي التباين بمعنى عدم

صدق شيء منهما على شيء من الآخر كنسبة الإنسان إلى الحجر أو تكون هي التساوي بمعنى صدق كل منهما على الآخر صدقاً كلياً كـالانسان والنـاطق أو تكون هي العموم والخصوص المطلق بمعنى صدق أحدهما المعيّن على الآخر كلياً وعدم صدق الآخر عليه إلّا جزئياً كالانسان والحيوان فإنّ الحيوان يصدق على كل انسان والإنسان إنّما يصدق على بعض الحيوان فـالحيوان هـو الأعـم مطلقاً والإنسان فـي مـقابله هـو الأخـص مـطلقاً وامّـا أن تكـن هـي العـموم والخصوص من وجه بمعنى صدق كل واحد منهما على الآخر جزئياً كالحيوان والأبيض فإنّ الأبيض يصدق على بعض الحيوان والحيوان يصدق على بـعض الأبيض.

اذن فمرجع التباين إلى سالبتين كليتين نحو لا شيء من الإنسان بـحجر ولا شيء من الحجر بانسان ومرجع التساوي إلى موجبتين كليتين نحو كـل انسـان ناطق وكل ناطق انسان ومرجع العموم والخصوص المـطلق إلى مـوجبة كـلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم وسالبة جزئية موضوعها الأعم ومـحمولها الأخص نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بـانسان ومـرجـع العـموم والخصوص من وجه إلى موجبة جزئية يلتقي فيها المفهومان وسالبتين جزئيتين يفترق فيها المفهومان بعضاً عن بعض فنقول بـعض الحـيوان أبـيض كـالفرس الأبيض فقد التقى في الفرس الأبيض مفهوما الحيوان والأبـيض ونـقول بـعض الحيوان ليس بأبيض فهنا افترق الحيوان عن الأبيض كما نقول بـعض الأبـيض ليس بحيوان وهنا افترق الأبيض عن الحيوان ؛ هذا والنسبة بين الجزئي والجزئي دائماً تباين لأنّ كلاً من الجزئيين باعتبار تشخصه بعيد كل البـعد عـن الجـزئي الآخر فلا ربط لزيد بعمرو من حيث ذاتيهما ؛ ومن عادة المناطقة أن يذكروا في باب النسب بين الكليين النسبة بين نقيضيهما في حال ان بـاب التـناقض بـاب

بحياله يذكر في باب التصديقات وعليه فالنسبة بين نقيضي المتساويين هي التساوي أيضاً لأنّ ارتفاع أحد المتساويين كلياً يوجب ارتفاع الآخر أيضاً وإذا لم يرتفع بارتفاع مساويه لم يكن مساوياً له بل كان أعم منه وهو خلاف الفرض اذن فكل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان والنسبة بين نقيضي الأعم والأخص مطلقاً عموم وخصوص مطلق لكن العموم يكون في جانب نقيض الأخص لأنّ الأخص إذا ارتفع يصير أعم مما كان أعم منه وعلى هذا التناسب يكون الأعم إذا ارتفع أخص فاللاانسان أعم من اللاحيوان لأنّه يشمل كل ما هو ليس بانسان ومن جملة ذلك أنواع الحيوان فإنّها (لا انسان) وليست (لا حيوان) فكل لا حيوان انسان وبعض اللا انسان لا حيوان ؛ وامّا النسبة بين نقيضي المتباينين والأعم والأخص من وجه فتباين جزئي والمراد بالتباين الجزئي هو التباين المهمل الذي يصدق مع التباين الكلي ومع العموم من وجه وذلك لأنّ نقيضي المتباينين يكونان أحياناً متباينين كلياً نظير اللاموجود واللامعدوم اللذين هما نقيض للموجود والمعدوم فكما تقول لا شيء من الموجود بمعدوم ولا من المعدوم بموجود كذلك تقول لا شيء من اللا موجود بلا معدوم ولا من اللا معدوم بلا موجود كما يكونان أحياناً أعم وأخص من وجه كاللا انسان واللاحجر (نقيض الإنسان والحجر) فإنّ اللا انسان واللا حجر يجتمعان في الشجر ويفترقان في الإنسان والحجر.

وكذلك نقيضا الأعم والأخص من وجه قد يكونان متباينين مثل الإنسان والحجر اللذين هما نقيض اللا انسان واللا حجر كما قرأت وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كاللاحيوان واللا أبيض (عندما ننقض الحيوان الأبيض اللذين بينهما عموم من وجه) فإنّ اللاحيوان واللا أبيض يجتمعان في الحجر الأسود فإنّه (لا أبيض) و (لا حيوان) ويفترقان في الحيوان الأسود فإنّ

(لا أبيض لكنه ليس (لا حيوان) وفي الحجر الأبيض فإنّه (لا حيوان) لكنه ليس (لا أبيض) والجامع بين التباين الكلي الموجود في المتباينين وبين موارد الافتراق في العموم من وجه هو التباين المهمل العاري عن قيد الكلية الصادق مع أدنى تباين المعبر عنه بالتباين الجزئي فالتباين الجزئي نسبة جامعة بين نقيضي المتباينين والعموم من وجه فالتفت لذلك .

(فصل: في الكليات الخمس)

المفهوم الكلي الواقعي إذا قيس إلى أفراده الواقعية ذهنية كانت أم خارجية فتارة يكون قياسه اليها قياس الذاتيات المقومة للذات وتارة يكون قياسه اليها قياس الخارج عن الذات غير المقوم لها فإن كان المفهوم المذكور عين حقيقة أفراده كالانسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وخالد ونظرائهم قيل له نوع فإن كانت أفراده بالاسر جزئيات حقيقية كما مثلنا أو تؤل إلى الحقيقة بألغاء بعض السمات كالغاء عنوان الرومي والكاتب والأبيض قيل له نوع حقيقي وان لم تكن جزئياته حقيقية كالانسان والفرس والحمار كان النوع اضافياً كالحيوان فإنّه نوع بالاضافة إلى الجسم النامي ثمّ هذا المفهوم الكلي الواقعي إذا كان جزء حقيقة طوائف من الأفراد تفترق الطائفة عن الأُخرى بفارق ذاتي فذلك هو الجنس وإن كان جزء حقيقة طائفة واحدة لا يتعداها فذلك هو الفصل وإن كان المفهوم المذكور لا عين حقيقة أفراده ولا جزء ذاتها المشترك أو المختص بأن كان خارجاً عن مقام ذواتها فتارة يصدق على طوائف من الأفراد يفرق بين الطائفة والطائفة منها أمر ذاتي فذلك الخارج هو العرض العام وأُخرى يصدق على طائفة بخصوصها لا يتجاوزها فذلك هو العرض الخاص ويقال له خاصة أيضاً ؛ ولنتكلم عن هذه المفاهيم الخمسة مفهوماً مفهوماً .

١ ـ *الجنس*: وهو الذاتي المحمول على الكثرة المختلفة الحقائق في جواب السؤال عنها بما هي فإذا قيل ما الحمار وما الفرس وما الإنسان قيل في الجواب حيوان فالحيوان جنس لهذه المذكورات؛ ثمّ إن كان الجواب عن الماهية المسؤول عنها وعن بعض مشاركاتها في السؤال هو بنفسه الجواب عنها وعن كل مشاركاتها في الأمر المشترك بينها فالجنس يقال له جنس قريب مثلاً إذا سئل عن الإنسان والفرس ما هما فقيل حيوان ننظر في نفس هذا الجواب فإن وجدناه صالحاً لأن يجاب به عن الإنسان وعن كل ما يشارك الإنسان في تمام المشترك بينهما فهو جنس قريب كالحيوان في المثال المذكور فإنّه فضلاً عن وقوعه جواباً عن الإنسان يقع جواباً عن جميع مشاركات الإنسان في تمام المشترك بينهما من الحمار والبقر والفرس والقرد وبقية طوائف الحيوانات؛ وان لم يقع جواباً عن الماهية وعن كل ما يشاركها في تمام المشترك بينها إلّا بواسطة أو وسائط فالجنس بعيد كالجواب بالجوهر عن السؤال بما هو الإنسان والفرس والبقر والقرد فإنّ بين المسؤل عنه وبين الجواب ثلاث وسائط هي الجسم المطلق والنامي والحيوان وكالجواب بالجسم المطلق عن السؤال المزبور فإنّ بينه وبين السؤال واسطتين هما الجسم النامي والحيوان وكالجواب بالجسم النامي عن السؤال الانف فإنّ بينه وبين السؤال واسطة واحدة هي الحيوان فكل هذه الأجناس الثلاثة ـ جوهر ـ جسم مطلق ـ جسم نامي أجناس بعيدة بالنسبة إلى السؤال السابق الذكر والقريب فقط هو الحيوان.

وإذا احتوى السؤال على ماهيات مختلفة الحقائق ولكنها تشترك في ذاتي بعيد عن بعضها قريب للبعض الآخر فإن وقع هذا الذاتي المشترك في الجواب فهو بالنسبة إلى ماهو بعيد منه جنس بعيد وإلى ما هو قريب منه جنس قريب مثلاً إذا سئل ما هو الإنسان والشجر والحجر فلابد أن يقع في الجواب ما يراعى به

حال الكل وهو الجسم المطلق فالجسم المطلق جنس قريب للحجر وبعيد عن الشجر بواسطة هي الجسم النامي وعن الإنسان بواسطتين هما الجسم النامي والحيوان.

٢ ـ *النوع*: وهو المحمول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب السؤال بما هو كما يقال ما هو زيد وعمرو وبكر وخالد مثلاً فيقال انسان فالانسان هو النوع والنوع يكون حقيقياً وهو ما لا يكون تحته كلي يندرج فيه كالانسان فإنّه نوع حقيقي ويكون اضافياً وهو كل كلي مندرج تحت كلي آخر أعم من أن يكون هناك كلي أقل درجة منه يندرج تحته أو لا وهذا العنوان يصدق على الإنسان وعلى الحيوان وما فوقه باستثناء الجوهر الذي هو جنس الأجناس فإنّ كلا من الإنسان والحيوان كلي مندرج تحت كلي آخر فالانسان تحت الحيوان والحيوان تحت الجسم النامي فهما نوعان اضافيان أي بالاضافة إلى ما فوقهما من الكلي الذي يندرجان تحته.

ثمّ الأجناس قد تترتب متصاعدة من السافل إلى العالي كالترقي من الحيوان إلى الجسم النامي إلى الجسم المطلق إلى الجوهر ويسمى العالي جنس الأجناس أي الجزء الأخير للمشتركات الذاتية بين الحقائق المختلفة وتترتب الأنواع متنازلة من العالي إلى السافل كالجسم المطلق الذي هو نوع من الجوهر والجسم النامي الذي هو نوع من الجسم المطلق والحيوان الذي هو نوع من الجسم النامي والإنسان الذي هو نوع من الحيوان ويسمى السافل والأنواع أي الكلي المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة الذي لاكلي أحط منه ويسمى ما بين العالي والسافل من الأجناس جنساً متوسطاً وما بين العالي والسافل من الأنواع نوعاً متوسطاً.

٣ ـ *الفصل*: وهو المحمول على الشيء في جواب السؤال انّ هذا الشيء أي شيء هو في ذاته وكلمة أي موضوعة ليطلب بها ما يميز الشيء المستفهم عنه عما

يشاركه فيما اضيفت إليه أي المذكورة فيقال مثلاً الإنسان أي حيوان هو من الحيوانات فجواب السؤال يجب أن يكون متكفلاً للفارق الذاتي الذي يميزه عن سائر الحيوانات وهو قولنا ناطق فناطق فصل للانسان المسؤل عنه.

ثمّ الفصل إن ميز النوع عن المشاركات في الجنس القريب فهو فصل قريب كالناطق بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه عن مشاركاته في الجنس القريب وهو الحيوان وإن ميزه عن المشاركات في الجنس البعيد ففصل بعيد كالحساس بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه عن مشاركاته في جنسه البعيد وهو الجسم النامي الذي يشترك الإنسان والشجر فيه ويمتاز الإنسان عن الشجر بأنّه حساس.

والفصل إذا نسب إلى النوع الذي يميزه عن الأنواع المشتركة معه في جنس فهو من هذه الناحية يقال له مقوم لأنّه جزء ذاتي للنوع وبه قوام بنية النوع وإذا نسب إلى الجنس الذي ميز عنه سائر أنواعه نوعاً بخصوصه كان مقسماً لأنّه يقسم الجنس إلى ما فيه هذا الفصل وإلى ما ليس فيه هذا الفصل مثلاً الناطق إذا نسب إلى الإنسان (الذي هو النوع) فهو مقوم له لأنّه ذاتي من ذاتياته وإذا نسب إلى الحيوان الذي ميز عن سائر أنواعه هذا النوع المخصوص وهو الإنسان فهو مقسم له إلى حيوان ناطق وهو الإنسان وحيوان غير ناطق وهو غير الإنسان.

والفصل المقوم للنوع العالي كالنامي المقوم للجسم النامي الذي هو الشجر وغيره من كل جسم له نمو مقوم للنوع السافل الذي هو الحيوان والإنسان أيضاً فإنّ الحيوان والإنسان يشتركان في الجسم مع غيرهما من الأجسام فإذا تميز الجسم النامي عن غيره من أنواع الأجسام بالنامي فقد تميّز الحيوان والإنسان أيضاً عن سائر أنواع الأجسام بانهماناميان لأنّ الجسم النامي جزء من الحيوان ومن الإنسان فالميزة التي تكون نصيبه تكون نصيب ما تركب منه أيضاً ومن

جملة ما تركب منه الحيوان والإنسان .

وأمّا الفصل المقوم للسافل فإنّه لا يكون مقوماً للعالي لأنّ السافل لا يترقى إلى العالي حتى يكسبه مميزاته بخلاف العالي فإنّه يتنزل إلى السافل لأنّ السافل نوع من العالي والعالي جزء من السافل دخيل في مقام ذاته فهو يمده بجوهريته والسافل كالانسان ليس جزء للعالي كالحيوان حتى يمده من هذا الطريق ولا هو عين العالي ولا مثل العالي فليست من طريق السافل مندوحة يتوصل بها إلى العالي ـ حتى يوصله شيئاً من مميزاته الذاتية .

لكن الفصل الذي يقسّم السافل كما يقسم الناطق الحيوان إلى ناطق وغير ناطق يقسم العالي بالملازمة لأنّ الحيوان إذا انقسم إلى الناطق وغير الناطق فقد انقسم الجسم النامي إلى الناطق وغير الناطق أيضاً وهكذا انقسم الجسم المطلق إلى الناطق وغير الناطق وهكذا انقسم الجوهر إلى الناطق وغير الناطق والسبب في ذلك انّ السافل حصة من العالي كالانسان من الحيوان وحصة الشيء إذا انقسمت فقد انقسم الشيء نفسه امّا انقسام العالي فإنّه لا يسري إلى السافل مثلاً إذا قسمنا الجسم المطلق إلى النامي وغير النامي فإنّ هذا الانقسام لا يسري إلى الحيوان فيكون نامياً وغير نام والسبب في ذلك هو انّ العالي الذي يكون جزء من السافل إنّما يكون جزء له بما هو غير ملحوظ فيه أقسامه فالجسم بما هو جسم جزء من الحيوان لا الجسم الذي يلحظ فيه انّه نامي وغير نامي لأننا إذا لاحظنا هذه الأقسام فيه لا يكون جزءً من السافل على كل حال فإنّ الجسم إذا لوحظ فيه عدم النمو الذي هو أحد أقسامه لا يكون جزء من الحيوان لأنّ الحيوان نامي فقط وليس فيه غير نامي فالتفت لذلك .

٤ ـ ***الخاصة*** : وهي الكلي الخارج عن مقام الذات المحمول على ما تحت حقيقة واحدة فقط ثمّ هو قد يكون شاملاً لجميع أفراد الحقيقة كالكاتب بالقوة

للانسان وقد يكون غير شامل لجميع الأفراد كالكاتب بالفعل له والخاصة تكون خاصة نوعية كالضاحك للانسان وخاصة جنسية كالماشي للحيوان والخاصة الجنسية عرض عام للنوع دائماً.

٥ ـ ***العرض العام***: وهو الكلي الخارج عن مقام الذات أيضاً المحمول على الحقائق المختلفة المشتركة في ذاتي يعمها كالماشي حيث يحمل على الإنسان والفرس والبقر والحمار مثلاً والخاصة في العرضيات كالفصل في الذاتيات والعرض العام فيها كالجنس.

وكل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن الشيء فهو يقال له لازم ولزومه تارة ينظر فيه ماهية المعروض أعم من أن تكون موجودة في الخارج أو في الذهن كالزوجية للأربعة فإنّ الزوجية لازمة لماهية الأربعة في أي ظرف تحققت وأُخرى ينظر به وجوده الخارجي مرة كالاحراق للنار والذهني أُخرى كالكلية لحقيقة الإنسان أو الحيوان أو غيرهما من الحقائق الكلية.

واللزوم يقال له بين متى لزم تصور اللازم من تصور ملزومه كما يلزم تصور البصر من تصور العمى لأنّ العمى عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً وغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور ملزومه كما لا يلزم تصور الكاتب من تصور الإنسان فإنّ الإنسان ليس من لازمه أن يكون كاتباً وان جاز في حقه ذلك، وان لم يمتنع انفكاكه عن الشيء فعرض مفارق يدوم من باب الاتفاق أو المقارنات الخارجية لا بالنظر إلى ذاته كحركة الفلك (على مصطلح أهل الهيئة) فإنّها ليست لازمة لذاته فإنّ ذاته لا تستلزم الحركة لنفسها أو يزول بسرعة كالحمرة التي يولدها الخجل والصفرة التي يولدها الوجل أو بطء كالشباب فإنّه عرض مفارق تطول مدته.

ثمّ انّ المفهوم الذي يطلق عليه لفظ الكلي وهو المفهوم الذي لا يمتنع فرض

صدقه على كثيرين يسمى كلياً منطقياً لأنّ المنطقي يقصد من لفظ الكلي هذا المعنى وما يصدق عليه المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين كالانسان والحيوان ونظائرهما يسمى كلياً طبيعياً لوجود هذا المعروض في الخارج على ما سيجيء والمجموع المركب من المفهوم المذكور والمعروض المزبور كالانسان الكي والحيوان الكلي يسمى عقلياً فإنّ الحقائق التي يراعى فيها جهة اتصافها بعنوان الكلية ليست من شؤون الخارج وإنّما هي من شؤون العقل.

وكما انّ عنوان الكلي يسمى بالأسماء الثلاثة المتقدمة كذلك عناوين الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام فإنّ الجنس باعتبار مفهومه وهو المقول على الحقائق المختلفة المشتركة في أمر ذاتي يعمها يقال له جنس منطقي لأنّ المنطقي يقصد من لفظ الجنس هذا المعنى وباعتبار معروضه مثل الحيوان والجسم النامي يقال له جنس طبيعي لوجود هذا المعروض في الخارج وباعتبار المجموع المركب من المفهوم والمعروض مثل الحيوان الكلي يقال له جنس عقلي لأنّ لحاظه موصوفاً بعدم امتناع فرض صدقه على كثيرين ليس من شؤون الخارج وإنّما هو من شؤون العقل كما أسلفناه ونظير هذا القول يقال في باقي الكليات الخمس.

بل هذه الاعتبارات الثلاثة جارية في الجزئي أيضاً فإنّ مفهوم الجزئي وهو ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يقال له جزئي منطقي لأنّ المنطقي لا يقصد من لفظ الجزئي إلّا هذا المعنى ومعروض هذا المفهوم من زيد وعمرو وكل حقيقة قد ربطتها التعينات إلى نقطة مصغرة لا تحتمل أكثر مما حصل لها من تصغير يقال له جزئي طبيعي لوجوده في الطبائع أعني الخارج ومجموع العارض والمعروض مثل زيد الجزئي وعمرو الجزئي يقال له جزئي عقلي لأنّ لحاظ المعروض

بوصف امتناع فرض صدقه على كثيرين ليس من شؤون الخارج وإنّما هو من شؤون العقل.

ثمّ انّ الكلي المنطقي والجزئي المنطقي أيضاً باعتبار أنّهما مفهومان متمحضان في المفهومية لا ربط لهما بالخارج وإنّما هما أمران عقليان وهكذا الكلي والجزئي العقليان فإنّ معروض الكلية والجزئية لما لوحظ موصوفاً بأنّه يمتنع فرض صدقه على كثيرين أو لا يمتنع خرج بهذا اللحاظ عن مناسبة الخارج والتحق برديف المعقولات.

نعم يبقى الكلام على المعنون بعنوان الكلية والجزئية غير ملحوظ بالاتصاف بهما فهل هو موجود في الخارج بوجود أفراده أو انّه ليس الموجود في الخارج إلّا الأفراد صرفاً ولأجل أن يفهم هذا المعنى بدقة يجب أن يعلم انّ ما يرى في الخارج من حقائق متشتتة تارة يلحظ بها جانب تشخصها المحض مثل أن يلحظ زيد في الخارج بما انّه زيد بن عمرو البغدادي النسبة الهاشمي النسب ونظير ذلك من التشخصات فهي بهذا اللحاظ لا ربط لها بأنواعها ولا بأجناسها وأُخرى يلحظ بها وهي في صميم الخارج هويتها وحقيقتها فيسأل عنها ما هي هذه الحقيقة التي نشهدها ومن أي الحقائق هي أحيوان هي أم انسان أو حجر أو شجر ونظير ذلك وطبعاً بهذا اللحاظ وبمثل هذا السؤال لا يقع الجواب انها زيد بن عمرو والأسمر الشاعر بل يقع الجواب انها حيوان مثلاً أو انسان أو شجر أو حجر حسبما هو حقيقتها بنظر المجيب. وهذا من أعظم الأدلّة على انّ الأُمور الطبيعية موجودة في صميم الخارج.

وما يقال من انّ الحيوان مثلاً لو وجد في الخارج في ضمن أفراده لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة لأنّ زيداً القائم حيوان والحيوان موجود في ضمنه وعمرو الجالس في زمان قيام زيد حيوان بعين حيوانية زيد فيلزم أن

تكون الحيوانية التي هي واحدة في زيد القائم وعمرو الجالس متصفة بالقيام والقعود في آن واحد وهذا لا يجوز اذن فالحيوانية ليست في الخارج في ضمن أفرادها .

فجوابه انّ قيام زيد وجلوس عمرو لا ربط له بزيد الذي هو حيوان وعمرو الذي هو كذلك لأنّ الحيوانية حقيقة الفردين المذكورين والقيام والجلوس أعراض طارئة لا دخل لها في قيام بنية الحقيقة فالجواب بالحيوان عن زيد وعمرو لا باعتبار النوم واليقظة والجلوس ولا أي عرض آخر يفرض وإنّما هو باعتبار الحقيقة ومقام الذات ومبنى الاشكال كان على الأعراض لا الذات نفسها اذن هو ليس بوارد والاعتراض به اعتراض فاسد اذن فمن هذه التدبرات تعرف انّ الحيوان والإنسان ليسا إلّا هذه الحصص المنتشرة على وجه الأرض لا شيء ورائها وكلما يتصور ورائها فليس هو إلّا المفهوم المجرد ولا كلام لنا فيه .

(فصل: في المعلوم التصوري وهو المعرف)

الذي هو النتيجة من تلك المقدمات السالف شرحها : والمعرف هو ما يحمل على الشيء (وهو المعرف بصيغة المفعول) ليفيد تصور هذا الشيء امّا ببيان حقيقته أو ببيان ما يميزه عن جميع ما عداه وان لم تنكشف حقيقته ؛ وبما ان المطلوب في المعرف أوّلاً وبالذات هو بيان الحقيقة وفي الدرجة الثانية هو امتياز المعرف عن جميع ما عداه لم يجز التعريف بالأعم كتعريف الإنسان بأنّه حيوان لأنّ الأعم بما هو أعم لا يعطي من نفسه الأخص لأنّ الأخص فيه زوائد مغفول عنها في الأعم فالحيوان بما هو حيوان لا يعطي من نفسه الإنسان لا ببيان حقيقته لأنّ حقيقة الإنسان ليست هي الحيوانية فقط بل هي مع الناطقية ولا بامتيازه عن جميع ما عداه فإنّ الحيوان لا يميز الإنسان عن الفرس والحمار وإنّما تميزه

ضمائم أُخرى وهي الناطق أو المتعجب ونظير ذلك مما يمتاز به الإنسان عن غيره من أنواع الحيوانات .

كما لم يجز التعريف بالأخص كتعريف الحيوان بأنّه انسان لأنّ الأخص أضيق دائرة من الأعم فليس به أن يضفي عليه ويساويه بل تبقى فيه بقية لا معرف لها فلم يحصل التعريف فلزم أن يكون التعريف بالأمر المساوي الأجلى لأنّه لو لم يكن أجلى لما كان معلوماً تصورياً أوصل إلى مجهول تصوري بل كان في نفسه مجهولاً يحتاج إلى ما يعرفه ويوضحه فإذا ثبت ان المعرف يجب أن يكون من حيث الدرجة والرتبة مساوياً للمعرف وأجلى منه ثبت انّ التعريف إن كان ذاتياً كان فصلاً قريباً كالناطق في تعريف الإنسان وإن كان عرضياً كان خاصة كالضاحك في تعريفه أيضاً لأنّ غير الفصل القريب في الذاتيات وغير الخاصة في العرضيات ليس أمراً مساوياً للمعرف بل أعم منه والتعريف بالفصل القريب يقال له حد وبالخاصة رسم ثمّ كل من الفصل القريب والخاصة ان اشتمل على جنس المعرف القريب كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان قيل له حد تام في الأوّل (وهو التعريف المشتمل على الفصل القريب مع الجنس القريب كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان) ورسم تام في الثاني (وهو التعريف المشتمل على الخاصة مع الجنس القريب كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان أيضاً) .

وان لم يشتمل على الجنس القريب للمعرف بأن اشتمل على جنسه البعيد أو كان الفصل وحده بدون الجنس قيل له حد ناقص (مثل الجسم النامي مع الناطق في تعريف الإنسان ومثل الناطق وحده في تعريفه) وإن كان الجنس البعيد مع الخاصة أو كانت الخاصة وحدها قيل له رسم ناقص (مثل الجسم النامي مع الضاحك في تعريف الإنسان ومثل الضاحك وحده في تعريفه) .

والعرض العام في العرضيات كالماشي بالنسبة إلى الإنسان نظير الأعم في

الذاتيات كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان فإذا لم يجز التعريف بالأعم الذاتي لم يجز التعريف بالأعم العرضي بطريق أولى لأنّ الذاتي داخل في مقام الذات والعرض خارج عنها نعم إذا جيء بعدة أعراض عامة يعطى مفادها بعد التآمها مفاد الخاصة جاز التعريف بها كما يقال في تعريف الإنسان انّه ماشي مستقيم القامة وفي تعريف الخفاش انّه طائر ولود ومثل هذا التعريف يقال له رسم ناقص وقد عرفت نظيره آنفاً .

وقد يؤتى بتعاريف لفظية كالتعبير عن الشيء بلفظ غير لفظه نظير أن يقال سعدانة نبت والفرات ماء لكنها ليست معلومات تصورية تصول إلى مجهولات بل هي تعاريف لفظية تميز الشيء بعض التمييز فيعرف (من لا يعرف سعدانة بشيء) انها من قسم النبات وان الفرات ماء لا انّه حيوان أو نبات .

(المطلب الثاني: في التصديقات)

القضية مركب تام يحتمل الصدق (أي مطابقة الواقع) والكذب (أي مخالفة الواقع) فإن كان الحكم في القضية بثبوت شيء لشيء كما يقال الإنسان حيوان أو بسلبه عنه كأن يقال الحجر ليس بحيوان فالقضية يقال لها حملية موجبة (مع الحكم فيها بثبوت شيء لشيء) أو سالبة (مع الحكم فيها بنفي الشيء عن الشيء) وإنّما تسمى حملية مراعاة لحمل المحمول فيها على الموضوع في الايجاب وحالة السلب متفرعة على حالة الايجاب .

والمحكوم عليه الذي هو محط الحكم يقال له موضوع لأنّه وضع وقرر ليحكم عليه والمحكوم به هو الحكم نفسه والدال على الارتباط بين الموضوع والمحمول الذي هو أمر لبي وقد يراد الاصحار به يقال له رابطة والرابط قد يراد منه الدلالة على زمن الربط فيؤتى بواحد من الأفعال الناقصة فيقال كان زيد

قائماً فالموضوع هو زيد والمحمول هو قائم وبما ان المخبر أراد أن يفيد انّ القيام صدر من زيد في الزمان الماضي جاء بكلمة (كان) لتفيد الربط بين القيام وزيد في الزمان المذكور وقد لا يراد منه ذلك فيؤتى بكلمة هو ومشتقاتها فيقال زيد هو قائم والزيدان هما قائمان والزيدون هم قائمون إلى غير ذلك وهذه الرابطة غير زمانية بعكس الأُولى ؛ وإن لم يرد الحكم في القضية بثبوت شيء لشيء بل أُريد الحكم بثبوت نسبة على تقدير أُخرى أو نفي ذلك الثبوت أو بالمنافاة بين النسبتين أو بسلب المنافاة بينهما فالقضية في جميع ذلك يقال لها شرطية (مثال الأُولى) إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً فقد حم بثبوت نسبة الوجود إلى النهار على تقدير ثبوت الطلوع للشمس (ومثال الثانية) ليس كلما الشمس (ومثال الثالثة) العدد امّا أن يكون زوجاً وامّا أن يكون فرداً فقد حكم بالمنافاة بين كون العدد زوجاً وكونه فرداً بمعنى انّه لا يكون العدد الواحد زوجاً وفرداً (ومثال الرابعة) ليس البتة امّا أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين فإنّ العدد المنقسم بمتساويين كالأربعة المنقسمة إلى الاثنين والاثنين لا يتنافى مع العدد إذاكان زوجاً كالأربعة ؛ والقضيتان الأوليان يقال لها شرطية متصلة لاتصال التالي بالمقدم في الايجاب والسلب فرع عليه والأولى منهما متصلة موجبة والثانية متصلة سالبة ؛ والقضيتان الأخيرتان يقال لهما شرطية منفصلة لانفصال التاي عن المقدم في الايجاب والسلب فرع عليه والأولى منهما يقال لها منفصلة موجبة والثانية منفصلة سالبة .

وإنّما تسمى هذه القضايا شرطية لما فيها من معنى الشرط الذي هو تعليق شيء على شيء والجزء الأوّل من القضية الشرطية (إن كانت الشمس طالعة) يقال له مقدم لأنّه قدم ليرتب عليه شيء آخر هو وجوب النهار حيث نقول (كان النهار موجوداً) والجزء الثاني (كان النهار موجوداً) يقال له تالي لوقوعه عقيب الجزء الأوّل وترتبه عليه .

« تقسيم للقضايا الحملية »

الموضوع في **القضية الحملية** تارة يكون شخصياً كقولك هذا انسان فالقضية يقال لها شخصية لتشخص موضوعها وتارة يكون كلياً والكلي مرة يحكم على نفس حقيقته وطبيعته كقولنا الحيوان جنس أو جسم نامي متحرك بالارادة حساس فإنّ الحكم بهذه المحمولات على الحيوان باعتبار طبيعته المشهودة في الخارج مع غض النظر عن حدودها التي تجزءها إلى حصص وأنواع فمثل هذه القضية يقال لها طبيعية لأنّ الحكم فيها على طبيعة الموضوع .

وأُخرى يراعى في الكلي الواقع موضوعاً في القضية جانب أفراده فمرة يراعى فيها الكم كلاً مثل كل انسان حيوان أو بعضاً مثل بعض الحيوان انسان ايجاباً كما مثلنا أو سلباً مثل لا شيء من الحجر بحيوان وبعض الحيوان ليس بانسان فيقال للقضية المزبورة محصورة كلية مع كلية موضوعها أو جزئية مع جزئيته سالبة أو موجبة باعتبار السلب أو الايجاب الذي يكون فيها ؛ وما به تفاد الكلية والجزئية يقال له سور والقضية المحاطة به يقال لها مسورة وهي عبارة أُخرى عن المحصورة ومرة لا يراعى في جانب الأفراد كم (كل أو بعض) بل تهمل وترسل عما يحددها مثل الإنسان في خسر فالقضية في مثل ذلك يقال لها مهملة حيث لا يدرى انّ الخاسر جميع أفراد الإنسان أو بعضها والمهملة بالنتيجة اخت الجزئية لأنّ القدر المتيقن منها هو البعض وإن كان الكل محتملاً لكنه لا مثبت له فلا يؤخذ إلّا بالمتيقن فحكم المهملة اذن حكم الجزئية .

والقضية الشخصية لا يبحث عنها في العلوم لأنّ القضايا لأنّ القضايا التي يبحث عنها في العلوم هي القضايا الصالحة لأن تكبس بالقواعد والملاكات العامة المنفعة والقضايا الشخصية أجنبية عن هذا المعنى وهكذا القضايا الطبيعية

المنظور بها نفس الطبيعة الخارجية عارية عن افرادها وتشباتها فالعلوم إنّما تبحث عن القضايا المحصورة لأنّها هي ذات الصلاحية المذكورة وقد عرفت انّ المهملة بحكم الجزئية فهي داخلة في اطار المحصورات الأربعة وقد وقفت على أمثلتها .

وكل قضية لابد لها من موضوع لاستحالة حمل الحكم سلباً كان أم ايجاباً بلا موضوع فإنّ نفي الشيء كاثباته يحتاج إلى ما يفصل عنه كما يحتاج في الاثبات إلى ما يثبت له فقولك ابني الذي لم يخلف لا ولد عنده لابد من فرضه ذهناً حتى نسلب عنه ما نريد سلبه ومعنى قولهم سالبة بانتفاء الموضوع انتفاؤه في الخارج لا انتفاؤه مطلقاً .

وقد عرفت انّ القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الأربعة وهي باعتبار اتصاف موضوعها بالوجود لها ثلاثة أقسام لأنّ الحكم فيها امّا على الموضوع الموجود في الخارج محققاً نحو (كل انسان حيوان) بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج فهو حيوان في الخارج ؛ ومثل هذه القضية تسمى خارجية ، وامّا على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً (نحو كل انسان حيوان) بمعنى انّ كل ما لو وجد في الخارج فكان انساناً فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان وهذه تسمى حقيقة لأنّها عتبر فيها كل ما قدر وجوده الخارجي من الحقيقة ؛ وامّا على الموضوع الموجود في الذهن (كقولنا شريك الباري ممتنع) بمعنى ان كل ما يوجد في العقل ويفرضه العقل شريك الباري فهو موصوف في الذهن بأنّه ممتنع الوجود في الخارج وهذه تسمى ذهنية .

ثمّ القضية التي توجد فيها أداة سلب قد يراعى بمعنى السلب فيها سلب النسبة القائمة بين الموضوع والمحمول فهذه تسمى محصلة لأنّ أداة السلب فيها حصلت المعنى الموضوعة هي له مثل (لا شيء من الحجر بحيوان) وقد يراعى

بمعنى السلب فيها جزئيته للموضوع مثل قولنا (اللا انسان أعم من الحيوان) أو للمحمول مثل (الحجر لا انسان) اولهما جميعاً مثل اللاانسان لا نـاطق (فـهذه تسمى معدولة أي انّ السلب فيها قد عدل به عما وضع له من سلب النسـبة إلى اعتباره جزء من طرفي القضية معاً أو من أحدهما .

« القضايا الموجهة »

نسبة أي محمول يفرض إلى أي موضوع بسلب كانت أم بايجاب لابـد وأن تكون في الواقع مكيفة بكيفية خاصة مـثل الضـرورة أو الدوام أو الامكـان أو الامتناع أو غير ذلك فتلك الكيفية الواقعية للنسبة التـي تـفرض بـين مـحمول وموضوع تسمى مادة القضية لأنّ القضية تستمد واقعيتها منها ثمّ قد يصرح بـما في متن الواقع للنسبة فتسمى القضية حينئذ موجهة وقد لا يصرح بذلك فتسمى مطلقة واللفظ الدال على الكيفية في القضية اللفظية وهكذا الصورة التي تستحضر في العقل للنسبة في القضايا المعقولة القائمة في النفس يسمى جهة القضية فإذا تطابقت الجهة الملفوظة أو المستحضرة في الذهن مع الجـهة الواقـعية صـدقت القضية كقولنا (كل انسان حيوان بالضرورة) فإنّ الضرورة الملفوظة في القضية المذكورة مطابقة لواقع الجهة فيها وإن لم تطابقها كذبت كقولنا (كل انسان حجر بالضرورة) فإنّ الجهة الملفوظة فيها خلاف صريح لواقعها فإنّ واقـعها ضـرورة السلب لا ضرورة الايجاب .

« والموجهات البسائط ثمانية »

(١) **الضرورية المطلقة** : وهي القضية المحكوم فيها بأنّ ثبوت المحمول أو نفيه بالنسبة إلى الموضوع المـذكور فـيها ضـروري مـا دامت ذات المـوضوع

موجودة ، نحو (كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة) وسميت ضرورية لتوجهها بالضرورة ومطلقة لارسالها من قيد الوقت أو الوصف الآتيين في القضايا اللاحقة .

(٢) **المشروطة العامة** : وهي القضية المحكوم فيها بضرورة النسبة سلباً أو ايجاباً ما دام الوصف العنواني ثابتاً لذات الموضوع نحو (كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً ولا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً) وسميت مشروطة لاشتراط الضرورة فيها بوجود الوصف العنواني للذات وهو الكتابة لذات الكاتب في المثال وبما انّ هذه المشروطة أعم من نفسها حين تقيد باللادوام الذاتي الآتي بيانه في المركبات قيل لها عامة .

(٣) **الوقتية المطلقة** : وهي القضية التي يحكم فيها بضرورة النسبة ايجاباً أو سلباً في وقت معين من أوقات الموضوع (نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة ـ وهي حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ـ ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع ـ وهو وقوع القمر بالنسبة إلى الشمس في ربع الدائرة) فإنّ فاصلة ربع الدائرة بين الشمس والقمر تمنع حيلولة الأرض بينهما فإذا لم تحل بينهما فعدم انخساف القمر ضروري ؛ وسميت وقتية لأنّ ضرورة النسبة فيها في وقت معين ومطلقة لأنّها مرسلة من قيد اللادوام الذاتي بما يجيء بيانه .

(٤) **المنتشرة المطلقة** : وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة للموضوع في وقت منتشر أي غير معيّن كقولنا (كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما ولا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما) وسميت منتشرة لشيوع وقت الضرورة فيها ومطلقة لارسالها من قيد اللادوام الذاتي أيضاً .

(٥) **الدائمة المطلقة** : وهي القضية التي يحكم فيها بدوام نسبة المحمول للموضوع سلباً أو ايجاباً ما دامت ذات الموضوع موجودة والفرق بين الضرورة

والدوام انّ الضرورة معناها استحالة انفكاك المحمول عن موضوعه والدوام معناه عدم انفكاكه عنه لا انّه مستحيل الانفكاك وموجب الدوام أمر خارجي عن مقام الذات نحو (كل فلك متحرك دائماً ولا شيء من الفلك بساكن دائماً) وسميت دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام فيها بالوصف العنواني كما في العرفية العامة الآتية .

(٦) **العرفية العامة** : وهي القضية التي حكم فيها بدوام النسبة ما دام الوصف العنواني ثابتاً للموضوع نحو (كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً ولا شيء منه بساكن الأصابع دائماً ما دام كاتباً) سميت عرفية لأنّ العرف يفهمون هذا المعنى وهو دوام النسبة للذات ما دام وصفها لا ما دامت هي وعامة لأنّها أعم من العرفية المقيدة باللادوام الذاتي الآتي بيانها .

(٧) **المطلقة العامة** : وهي القضية التي يحكم فيها بتحقق النسبة للموضوع سلباً أو ايجاباً في أحد الأزمنة الثلاثة (نحو كل انسان متنفس بالفعل ولا شيء منه بمتنفس بالفعل) وتسميتها مطلقة لأنّ استفادة تحقق النسبة فيها في زمن من الأزمنة الثلاثة المضي والحال والاستقبال هو المفهوم منها عند اطلاقها ولأنّها أعم من نفسها إذا قيدت باللادوام أو اللا ضرورة الذاتيين قيل لها عامة .

(٨) **الممكنة العامة** : وهي القضية التي يحكم فيها بأنّ خلاف النسبة المذكورة ليس ضرورياً للموضوع نحو (كل انسان كاتب بالامكان العام) بمعنى انّ سلب الكتابة عنه ليس ضرورياً سميت ممكنة لاشتمالها على الامكان وعامة لأنّها أعم من الممكنة الخاصة التي تأتي في المركبات .

وهذه القضايا الثمانية يقال لها بسائط باعتبار انّ كل قضية منها لا تخلو امّا أن تكون موجبة فقه أو سالبة فقط فإذا قيدت بقيد غير القيد الذي هو فيها بحيث افادها القيد الجديد الدلالة على السلب إذا كان صدر القضية موجباً أو الايجاب

إذا كان سالباً قيل لها مركبة أي من مفاد السلب والايجاب ولهذا لا يجوز أن يفاد فيها السلب أو الايجاب بعبارة مستقلة لأنّ ذلك يصيرها قضيتين صريحتين في الاستقلال لامندمجتين والمركبة إنّما تفيد السلب أو الايجاب بالاندماج نظير قولنا (كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً) فقيد اللادوام يعطي مفاداً منفياً لأنّ صدر القضية يعطي مفاداً مثبتاً كما ان مفاد اللادوام اشعاري لا صريح مستقل بخلاف صدر القضية فإنّه صريح لا كناية فيه.

(الموجهات المركبة)

يراد بالتركيب هنا ضم قيد من اللاضرورة الذاتية أو الوصفية أو اللادوام الذاتي أو الوصفي إلى واحدة من القضايات الثمان البسيطة بيحث يفيد القيد السلب مع ايجاب صدر القضية أو الايجاب مع السلب فيها عند انحلال القيد إلى قضية بسيطة واللاضرورة معناها الامكان واللادوام لازمه الفعلية لأنّ معنى اللادوام انّه ليس بمستمر ونفي الاستمرار يلزمه التحقق في أحد الأزمنة الثلاثة وهذا هو معنى الفعلية الذي أشرنا إليه سابقاً فالقضية المركبة تنحل من جهة قيدها باللاضرورة إلى ممكنة عامة وباللادوام إلى مطلقة عامة تخالف صدر القضية في الايجاب والسلب وتوافقها في كمية الموضوع فإذا كانت القضية كلية كان انحلال القيد إلى قضية كلية وإذا كانت جزئية كان الانحلال إلى جزئية.

ويجب أن يُعلم انّ بعض القيوم المذكورة من اللاضرورة الذاتية أو الوصفية واللادوام الذاتي أو الوصفي لا يقبل الالتحاق ببعض القضايا السالفة وهي البسائط الثمانية لما فيه من لزوم التناقض ونحن لأجل ايقافك على ما يجوز وما لا يجوز الحاقه نذكر البسائط الثمانية على الترتيب ونستعرضها مع كل واحد من القيوم الأربعة المزبورة حتى تقف على الصحيح منها بعد الالحاق وغير الصحيح.

١ ـ **الضرورية المطلقة** : نحو كل انسان حيوان بالضرورة وهذه لا يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية فإنّ الضرورة الذاتية التي هي قيد القضية تتمانع مع اللاضرورة الذاتية تمانع ايجاب الشيء وسلبه وهكذا لا يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية لأنّ المحمول إذا ثبت انتسابه للموضوع بالضرورة في جميع أوقات ذاته فهو ثابت له مع جميع أوصافه لأنّ أوقات الأوصاف من أوقات الذات وهكذا لا يصح تقييدها باللادوام الذاتي والوصفي لأنّ ضرورة الانتساب دوام مع استحالة انفكاك فضرورة انتساب المحمول لذات الموضوع ما دامت الذات موجودة ينافيها لا دوام الانتساب بحسب الذات وبحسب الوصف جميعاً لأنّ الوصف من شؤون الذات .

٢ ـ **المشروطة العامة** : نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية لتنافي الضرورة بحسب الوصف واللاضرورة بحسبه أيضاً ولكن يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية فإنّ الضرورة الوصفية تحم باستحالة انفكاك المحمول عن الموضوع ما دام الوصف لا ما دامت الذات والوصف العنواني قد يكون مفارقاً يزول ويثبت غيره مكانه وذلك كوصف الكتابة والقيام والقعود وأمثالها واللاضرورة الذاتية تقول انّ انتساب المحمول للموضوع ليس ضرورياً ما دامت ذاته وقد عرفت ان وقت الوصف بعض من وقت الذات وإذا صح تقييدها باللاضرورة الذاتية صح تقييدها باللادوام الذاتي فإنّ اللادوام الذاتي فيها معناه انّ انتساب المحمول للموضوع ليس دائماً ما دامت الذات لكن لا يصح تقييدها باللادوام الوصفي لمنافاته للضرورة مع الوصف .

٣ ـ **الوقتية المطلقة** : نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية لأنّ الضرورة فيها منحصرة في وقت معين من أوقات الذات لا في جميع أوقاتها وهكذا يجوز تقييدها باللادوام الذاتي بعدما جاز

تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذا يجوز باللاضرورة وباللادوام الوصفيين لأنّ الوصف الذي يراعى في الوقتية وصف لازم منتزع من أعماق الذات كالقمرية من القمر والانسانية من الإنسان وهذه الأوصاف باقية ببقاء الذات ولا ضرورة هذه الأوصاف وهكذا لا دوامها مقرونان بلا ضرورة الذات ولا دوامها .

٤ ـ **المنتشرة المطلقة** : نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما وهي كالوقتية المطلقة ولكن وقت الضرورة فيها منتشر في جملة اوقات الذات فكلما قيل في الوقتية من جواز تقييدها باللاضرورة بقسميها واللادوام بقسميه يقال هنا حرفاً بحرف .

٥ ـ **الدائمة المطلقة** : نحو كل فلك متحرك دائماً لا يصح تقييدها باللادوام الذاتي للمنافاة بين الدوام ما دامت الذات واللادوام بحسب الذات وهكذا لا يصح تقييدها باللادوام الوصفي لأنّ الوصف هنا منتزع من مقام الذات وقد عرفت وضعه نعم تقيد باللاضرورتين الذاتية والوصفية فإنّ الدوام لا ينافي سلب الضرورة عن مقام الذات واوصافها الانتزاعية من أعماقها .

٦ ـ **العرفية العامة** : نحو كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً يصح تقييدها باللاضرورة واللادوام الذاتيين لأنّ أوقات الذات أكثر من أوقات الوصف فهما يرجعان إلى الزائد عن وقت الوصف وامّا اللادوام الوصفي فلا يصح تقييدها به للمنافاة بين الدوام الوصفي واللادوام بحسبه نعم يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية لأنّ اللاضرورة تقول انّ ثبوت المحمول في القضية لموضوعها ليس بضروري حتى ما دام الوصف وإن كان دائماً له مع الوصف .

٧ ـ **المطلقة العامة** : نحو كل انسان متنفس بالفعل يصح تقييدها باللاضرورتين واللادوامين لأنّ انتساب المحمول للموضوع في بعض الأزمنة لا تنافيه اللاضرورة بكلا قسميها وهكذا اللادوام والوصف هنا انتزاعي عن مقام

الذات فهو مثل الذات وقد عرفت حكمه .

٨ ـ **الممكنة العامة** : نحو كل انسان كاتب بالامكان العام والامكان سلب الضرورة سواء كانت ذاتية أم وصفية وسلب الضرورة وإن كان لا ينافي الدوام إلّا انّه لا يراد من الامكان في القضايا الممكنة الدوام بل معنى الجواز في مقابل الامتناع ولهذا يجوز تقييد الممكنة باللاضرورتين واللادوامين ؛ والذي اعتبره المناطقة من صور تركب البسائط مع واحد من القيوم الأربعة اللاضرورة الذاتية والوصفية واللادوام الذاتي والوصفي سبع قضايا هي :

(١) **المشروط الخاصة** : وهي المشروطة العامة لكن بقيد اللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً ويرجع اللادوام إلى ان تحرك الأصابع للكاتب بالنظر إلى ذاته ليس ملازماً له وإنّما هو بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلاثة .

(٢) **الوقتية** : وهي الوقتية المطلقة بقيد اللادوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً بمعنى انّ الانخساف ليس ملازماً لذات القمر بل هو يحصل لها في أحد الأزمنة الثلاثة .

(٣) **المنتشرة** : وهي المنتشرة المطلقة بقيد اللادوام الذاتي نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لا دائماً بمعنى انّ التنفس ليس دائماً للذات ما دامت بل يلزمها بالفعل أي في أحد الأزمنة .

(٤) **العرفية الخاصة** : وهي العرفية العامة بقيد اللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً لا دائماً أي ما دامت ذاته بل في أحد الأزمنة وذلك زمن اشتغاله بالكتابة .

(٥) **الوجودية اللاضرورية** : وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة بمعنى انّ ثبوت التنفس للانسان ليس

ضرورياً له ما دامت ذاته بل ينفصل عنه أحياناً وإنّما سميت بالوجودية لأنّ النسبة في المطلقة العامة لابد من وجودها في واحد من الأزمنة الثلاثة وباللاضرورية لأنّها مقترنة باللاضرورة.

(٦) **الوجودية اللادائمة**: هي الأُولى بعينها مقيدة باللادوام الذاتي بمعنى انّ ثبوت التنفس للانسان ليس دائماً له ما دامت ذاته بل في بعض أزمنة الذات.

(٧) **الممكنة الخاصة**: وهي القضية المسلوبة الضرورة عن كلا جانبيها فقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص معناه انّ ثبوت الكتابة له كسلبها عنه ليس ضرورياً لذاته وإنّما قيل لها خاصة في قبال الممكنة العامة التي تتعرض لجانب واحد في القضية وهو الجانب المخالف امّا الخاصة فإنّها تتعرض للجانبين جميعاً الموافق والمخالف.

(فصل: في القضايا الشرطية)

قد سبق انّ المراد بالشرطية هي القضية التي حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أُخرى أو نفي ذلك الثبوت أو بالمنافاة بين النسبتين أو بسلب التنافي بينهما فبان من هذا انّ السلب والايجاب في القضايا الشرطية دائر مدار الاتصال ورفع الاتصال والتنافي وعدم التنافي فقولنا (كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً) و (كلما لم يكن الليل موجوداً كان النهار موجوداً) وامّا المتصلة السالبة فمثل قولنا ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً لعدم صحة ترتب التالي على المقدم بدون السلب.

والمتصلة تكون لزومية وهي التي يحكم فيها بأنّ الاتصال ناشىء عن علاقة علية نحو قولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً أو علاقة اضافة مثل إن كان زيد أبا عمرو كان عمرو ابنه كما تكون اتفاقية وهي التي لم يكن ترتب

التالي على المقدم فيها ناشئاً عن علاقة بل كان عن صدفة ومحض اتفاق نظير قولنا (إذا نطق الإنسان نهق الحمار) .

والشرطية المنفصلة ما حكم فيها بتنافي النسبتين مثل قولنا العدد امّا زوج أو فرد أو لا تنافيهما مثل قولنا العدد امّا زوج أو منقسم إلى متساويين فالأولى منفصلة موجبة والثانية سالبة ومدار السلب والايجاب فيهما على عدم التنافي كما في القضية الثانية ووجود التنافي كما في القضية الاولى فإذا كانت النسبتان متنافيتيت في الصدق والكذب يعني وضعاً ورفعاً سميت القضية منفصلة حقيقية مثل امّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فإنّه لا يجوز أن يكون (زوجاً وفرداً) ولا (لا زوجاً ولا فرداً) والمنفصلة المحكوم فيها بتنافي النسبتين في الصدق والوضع فقط يقال لها مانعة جمع نحو هذا الشيء امّا أن يكون شجراً أو حجراً فكونه شجراً وحجراً ممتنع لكنه (لا شجراً ولا حجراً) بأن كان حيواناً مثلاً ليس بممتنع ؛ والمنفصلة المحكوم فيها بتنافيهما في الكذب والرفع فقط مانعة خلو مثل (امّا أن يكون زيد في البحر وامّا أن لا يغرق) فكونه ليس في البحر ويغرق ممتنع لكنه في البحر ومع ذلك لا يغرق ممكن بأن يكون في سفينة أو يعرف السباحة .

وكل من المنفصلات الثلاثة (الحقيقية) و (مانعة الجمع) و (مانعة الخلو) إن كان التنافي بين أطرافها ناشئاً عن كون ذواتها لا تجتمع أصلاً لما بينها من التنافر قيل لها عنادية مثل امّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فإنّ الزوجية والفردية متنافرتان ذاتاً وإن كان التنافي لخصوص فرض يفترضه الإنسان قيل لها اتفاقية نظير أن نفترض في انسان كونه أسود وغير كاتب فالمنافرة بين السواد والكتابة ليست ناشئة عن ذات السواد والكتابة بل ناشئة عن الافتراض بما هو فيقال امّا أن يكون هذا أسود أو كاتباً فكونه أسود وكاتباً غير صحيح حسب الفرض كما

انّه ليس بأسود ولا كاتباً غير صحيح فهذه هي المنفصلة الحقيقية ومانعة جمعه ان يقال امّا ان يكون هذا لا أسود وامّا أن يكون كاتباً فكونه لا أسود وكاتباً ليس بصحيح حسب الفرض ومانعة خلوه أن يقال امّا أن يكون هذا أسود أو غير كاتب فارتفاعهما بكونه لا أسود وكاتباً ممتنع بحسب الفرض.

تقسيمات الشرطية إلى الشخصية والطبيعية والمهملة والمحصورة

الحكم في الشرطية إن كان بحيث انّ النسبة الثانية مترتبة على جميع نواحي الأُولى فالشرطية كلية كما انّ كلية الحملية كانت بهذا المعنى تقول كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً نظير قولك كل انسان حيوان وإن كان بحيث ان النسبة الثانية مترتبة على بعض نواحي الأُولى فالشرطية جزئية كما ان الحملية كذلك تقول قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان انساناً كما تقول بعض الحيوانات انسان وإن كان ان النسبة الثانية مترتبة على الاولى من جهة خاصة معينة كما تقول ان جاء زيد أكرمتك فهي على وزان هذا انسان وإن كان بحيث ان الثانية مترتبة على الاولى مع صرف النظر عن ملاحظة اية ناحية من نواحيها نظير ان نقول إذا كان الشيء انساناً كان في خسر كما تقول الإنسان في خسر سميت شرطية مهملة والطبيعية في الشرطيات ان تقول كلما كان الشيء انساناً كان نوعاً مرتباً للتالي على حقيقة المقدم مثل قولنا الإنسان نوع.

(وههنا ملحقات)

(١) سور المتصلة الموجبة الكلية (كلما) نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ومثلها متى ومهما وما في معناها من أية لغة تفرض؛ وسور

المنفصلة الموجبة الكلية (دائماً وأبداً) وما أدّى معناهما نحو دائماً امّا أن يكون هذا الشيء زوجاً أو فرداً وسور السالبة فيهما معاً ليس البتة ففي المتصلة ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً وفي المنفصلة ليس البتة امّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو منقسماً إلى متساويين .

(٢) سور الشرطية الموجبة الجزئية متصلة كانت أو منفصلة (قد يكون) وسور السالبة منهما معاً (قد لا يكون) نحو (قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان انساناً وقد لا يكون إذا كان الشيء حيواناً كان انساناً وقد يكون امّا أن يكون زيد في البحر وامّا أن لا يغرق وقد لا يكون امّا أن يكون زيد في البحر وامّا أن لا يغرق) فالأوّل باعتبار ركوبه في سفينة أو معرفته للسباحة والثاني باعتبار عدم ذلك .

(٣) شخصية المنفصلة أن تقول هذا الواحد امّا زوج أو فرد وتشخصها جاء من قبل ان الحكم بالتنافي فيها منصرف إلى خصوص هذا العدد وهو الواحد ويمكن أن يقال في مهملتها امّا أن يكون الشيء زوجاً أو فرداً بمعنى انّ التنافي بين الزوجية والفردية ثابت للشيء لكن مع السكوت عن كون ثبوت هذا التنافي له على جميع تقاديره أو بعضها معيناً أو مطلقاً .

(٤) أطراف الشرطية قبل دخول أداة الاتصال أو الانفصال .

(١) حمليتان نحو إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً فالشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان .

(٢) أو متصلتان نحو إن كان كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً فكلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً .

(٣) أو منفصلتان نحو كلما كان دائماً امّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً امّا أن يكون العدد منقسماً بمتساويين أو غير منقسم اليهما .

(٤) أو حملية ومتصلة نحو إذا كان طلوع الشمس مستلزماً لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

(٥) أو حملية ومنفصلة نحو إذا كان العدد تتنافى زوجيته وفرديته فالعدد امّا زوج أو فرد .

(٦) أو متصلة وحملية نحو إذا كان كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً فطلوع الشمس مستلزم لوجود النهار .

(٧) أو منفصلة وحملية نحو إذا كان دائماً امّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فالعدد تتنافى زوجيته وفرديته .

(٨) أو متصلة ومنفصلة نحو إذا كان كلما كان العدد زوجاً كان منقسماً بمتساويين فدائماً امّا أن يكون العدد منقسماً إلى متساويين أو غير منقسم اليهما .

(٩) أو منفصلة ومتصلة نحو إذا كان دائماً امّا أن يكون العدد منقسماً إلى متساويين أو غير منقسم اليهما فكلما كان العدد زوجاً كان منقسماً إلى متساويين .

(فصل: في التناقض)

اعلم انّ نقض أي شيء يفرض هو رفعه فنقض موجود لا موجود فإذا صدق الأصل ولو فرضاً وجب كذب رفعه قطعاً فطبيعة التناقض تقتضي ايجاباً في طرف وسلباً في طرف آخر كما تقتضي توارد السلب والايجاب على نسبة واحدة بما معها من متعلقات بحيث تكون النسبة في الايجاب هي بعينها في ورود السلب عليها ولا يستدعي التناقض وراء الاختلاف في السلب والايجاب والاتحاد في النسبة الحكمية بما معها شيئاً آخر ؛ وأمّا الاختلاف في الكم فاشتراطه قائم على وهم حيث تصوروا انّ عدم التناقض بين الموجبة والسالبة

الجزئيتين في قولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان منشأه عدم الاختلاف في الكم ولكن الحق انّ عدم التناقض في ذلك منشأه عدم اتحاد النسبة الحكمية فيهما فإنّ قولنا بعض الحيوان انسان إنّما يراد بكلمة البعض فيه هو أمثال زيد وعمرو وبكر من أفراد الآدميين وقولنا بعض الحيوان ليس بانسان يراد بكلمة البعض فيه ما سوى بني آدم فالموضوع في القضيتين ليس بمتحد ولو أُريد بكلمة بعض الحيوان ليس بانسان عين ما اريد بها في قولنا بعض الحيوان اسنان لكانت السالبة منهما نقيضاً للموجبة بلا ريب وهكذا اشتبهوا حيث قالوا انّ الموجبة والسالبة الكليتين قد تكذبان نظير قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فاننا إذا فرضنا صدق كل حيوان انسان لزم منه كذب قولنا لا شيء من الحيوان بانسان فإنّ المعيار في التناقض هو فرض صدق الأصل سواء كان صادقاً في الواقع أم لا وامّا لزوم الاختلاف في الجهة في القضايا الموجهة فهو مستغني عنه باشتراط اتحاد النسبة الحكمية بما معها من قيود وخصوصيات ومن خصوصياتها الجهة فإذا كانت القضية موجهة بالضرورة فرفعها يستلزم رفع ضرورتها والوحدات الثمانية التي نشير اليها بأسرها مندمجة في النسبة الحكمية بما معها كما عرفناك به ؛ والوحدات الثمانية هي :

(١) وحدة الموضوع : بمعنى أن يكون الموضوع في قضية الأصل وفي النقض واحداً نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان وصدق الأصل يستلزم كذب النقيض .

(٢) وحدة المحمول : بمعنى أن يكون المحمول فيهما واحداً كالمثال السابق .

(٣) وحدة المكان : بمعنى أن يكون المكان المأخوذ في القضيتين واحداً فلو اختلف لما حصل التناقض مثل قولنا كل اللئالئ المحاطة بالماء في البحر ، وبعض اللئالي المحاطة بالماء ليست في الصندوق فانهما صادقتان لاختلاف

المكان لكننا إذا قلنا وبعض اللئالي المحاطة بالماء ليست في البحر كانت هذه القضية نقيضاً للقضية الاولى لاتحاد المكان.

(٤) وحدة الشرط : بمعنى انّ الشرط المأخوذ فيهما واحد فلو اختلف لما حصل التناقض نحو قولنا كل جسم مفرق للبصر أي بشرط كونه أبيض وبعض الجسم ليس مفرقاً للبصر أي بشرط كونه أسود بخلاف ما لو قيل وبعض الجسم ليس مفرقاً للبصر بشرط كونه أبيض فإنّه نقيض صريح للاولى.

(٥) وحدة الاضافة : بمعنى انّ الاضافة المأخوذة فيهما شيء واحد فلو تعددت واختلفت لما حصل التناقض كما تقول كل والداب أي بالنسبة إلى ولده وبعض الوالد ليس أبا أي بالنسبة إلى أولاد الغير.

(٦) وحدة الجزء والكل : بمعنى انّ الكل والجزء في القضيتين منظوران بنظر واحد فاما يلحظ الجزء في كل منهما وامّا يلحظ الكل فيهما معاً فلو لوحظ الجزء في واحدة والكل في الأُخرى لما كان السلب وارداً على النسبة الايجابية فإذا قلت كل الإنسان حيوان أي بعضه وبعض الإنسان ليس بحيوان أي كله لما تناسبت القضيتان ولما كانت احداهما عين الأُخرى لولا السلب.

(٧) وحدة القوة والفعل بمعنى انّه إذا لم تؤخذ القوة أو الفعل في القضيتين بنحو واحد لم يحصل التناقض كما ترى في قولك كل انسان كاتب بالقوة ولا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل فإن فرض صدق الاولى لا يستلزم كذب الثانية.

(٨) وحدة الزمان : بمعنى أن يكون الزمان الملحوظ فيهما واحداً لا مختلفاً وإلّا لم يحصل التناقض كقولنا كل انسان قوي أي زمن الشباب ولا شيء من الإنسان بقوي أي زمن الشيخوخة ففرض صدق الاولى لا يستلزم كذب الثانية.

وأنت بعد أن اسبقناك بمعنى اتحاد النسبة الحكمية وما معها تعرف انّ هذه الشرائط الثمانية تكثير كلام لا طائل تحته ونحن إنّما ذكرناها تبعاً للقوم.

(نقض البسائط والمركبات)

علمت انّ نقيض كل شيء رفعه فرفع الضرورة الذاتية اللا ضرورة الذاتية ورفع الضرورة الوصفية اللاضرورة الوصفية ورفع الدوام الذاتي اللادوام الذاتي ورفع الدوام الوصفي اللادوام الوصفي ورفع الضرورة بحسب الوقت المعين اللاضرورة بحسب ذلك الوقت ورفع الضرورة وقتاً ما اللاضرورة وقتاً ما ورفع الفعل لا فعل ورفع الامكان لا امكان .

(١) فنقيض قولنا كل انسان حيوان بالضرورة ورفع الضرورة معناه الامكان كما سبق لا شيء من الإنسان بحيوان بالامكان بمعنى انّ ثبوت الحيوان للانسان ليس بضروري .

(٢) ونقيض قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالامكان حين هو كاتب بمعنى انّ ثبوت تحرك الأصابع للكاتب ليس ضرورياً ما دام كاتباً .

(٣) ونقيض قولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا شيء من القمر بمنخسف بالامكان وقت الحيلولة بمعنى انّ ثبوت الانخساف له ليس ضرورياً وقت الحيلولة .

(٤) ونقيض قولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لا شيء من الإنسان بمتنفس بالامكان وقتاً ما أي انّ ثبوت التنفس له ليس ضرورياً وقتاً ما مع مراعاة وحدة الوقتين في الأصل والنقيض ومع عدم هذه المراعاة لا تكون احداهما نقيضة للاخرى .

(٥) ونقيض قولنا كل فلك متحرك بالدوام لا شيء من الفلك بمتحرك بالفعل .

(٦) ونقيض قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالدوام ما دام كاتباً لا شيء عمن

الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل حين هو كاتب .

(٧) ونقيض قولنا كل انسان متنفس بالفعل لا شيء من الإنسان بمتنفس دائماً .

(٨) ونقيض قولنا كل انسان كاتب بالامكان لا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة ثمّ اعلم ان الحينية الممكنة العامة المقيدة بحين الوصف وهي نقيض المشروطة العامة ؛ والحينية المطلقة هي المطلقة العامة المقيدة بحين الوصف أيضاً وهي نقيض العرفية العامة ؛ وعلى هذا .

(١) فنقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة .

(٢) ونقيض المشروطة العامة حينية ممكنة .

(٣) ونقيض الوقتية المطلقة وقتية ممكنة .

(٤) ونقيض المنتشرة المطلقة منتشرة ممكنة .

(٥) ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة .

(٦) ونقيض العرفية العامة حينية مطلقة .

(٧) ونقيض المطلقة العامة دائمة مطلقة .

(٨) ونقيض الممكنة العامة ضرورية مطلقة .

وإذا أردت أن تنقض نسبتك التركيبية في مثل قولك كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً فلابد من حل اللادوام إلى قضية بسيطة وقد عرفت سابقاً انّ اللادوام اشارة إلى مطلقة عامة مخالفة للأصل في الكيف أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل وبعد هذا البسط تنقضهما وقد سبق لك انّ نقيض المشروطة العامة حينية ممكنة ونقيض المطلقة العامة دائمة مطلقة فتقول لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالامكان حين هو كاتب وكل كاتب متحرك الأصابع دائماً ثمّ تدخل أداة الانفصال على هذين النقيضين فتقول امّا لا

شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالامكان حين هو كـاتب وامّـا كـل كـاتب متحرك الأصابع دائماً فانك بهذا الترديد تهدد كلتا القضيتين بـالنقض بـمعنى انّ المرفوع احداهما بلا تعيين نظير العلم الاجمالي إذا استقر في مورد ولم ينحل إلى علم تفصيلي فإنّ العـلم الاجـمالي بـنجاسة أحـد الانـائين كـالعلم التـفصيلي بنجاستهما في وجوب الاجتناب عنهما معاً .

ثمّ اعلم انّ الفرق بين المنفصلة كـالمثال الذي أسـبقناه فـي نـقض المـركبة والحملية المرددة المحمول يكـون بـوقوع المـوضوع فـي المـنفصلة بـعد أداة الانفصال وفي الحملية قبلها فقولنا كل حيوان امّا انسان وامّا غير انسان حملية مرددة المحمول وقولنا امّا كل حيوان انسان وامّا غير انسان منفصلة .

وأخيراً يجب أن تعلم ان القوم يعتبرون في تحقق التـناقض لزوم الاخـتلاف بين القضيتين في الكم والكيف والجهة ولزوم الاتحاد فيما عداها ونحن لم نعتبر في لزوم الاختلاف إلّا الاختلاف في الكيف بينهما وامّا الكم فلا يلزم اختلافهما فيه ونحن فيما مثلنا به من أمثلة النقيض تارة راعينا ما عليه القـوم فـي نـقيض الكلية وانّه جزئي ونقيض الجزئية وانّه كلي مماشاة لهم واُخرى راعينا ما نـحن عليه من عدم اشتراط الاختلاف في الكم في نقيضي الكلية وانّه كـلي ونـقيض الجزئية وانّه جزئي وامّا الجهة فقد أدخلناها في اتحاد النسبة الحكمية بما معها من اقترانات فتفطن لذلك .

(فصل: في العكس المستوي)

وهو تبديل طرفي القضية بجعل المحمول في الأصل موضوعاً فـي العكس والموضوع في الأصل محمولاً فيه فقولك كل انسان حيوان عكسـه المسـتوي بعض الحيوان انسان وقولك لا شيء من الإنسان بـحجر لا شـيء مـن الحـجر

بانسان.

ولابد أن تعلم انّ المحمول دائماً امّا أن يكون مساوياً لموضوعه مثل كل انسان ناطق وامّا أن يكون أعم مثل كل انسان حيوان ولا يجوز أن يكون أخص لأنّ المحمول بمنزلة الظرف للموضوع فيجوز أن يكون المظروف مساوياً لضرفه ويجوز أن يكون أصغر منه لكن لا يجوز أن يكون أوسع ففي مقام عكس القضية بجعل محمولها موضوعاً إن كان المحمول مساوياً لموضوعه جاز الانعكاس كلياً كما تقول كل انسان ناطق وكل ناطق انسان وإن كان أعم منه لم يجز الانعكاس كلياً لاستلزامه أطراف الأوسع في الأضيق فانك تقول كل انسان حيوان ولا تستطيع أن تقول كل حيوان انسان والقوم لما أرادوا اطراد الباب قالوا انّ الموجبة الكلية لا تنعكس إلّا جزئية وامّا الموجبة الجزئية فتنعكس كنفسها لأنّ محمولها مساوياً كان أم أعم من موضوعها بعد تبديله ووقوعه بعد سور الجزئية لا يكون شك في صدقه فقولك بعض الحيوان انسان عكسه بعض الإنسان حيوان وهو صادق وقولك بعض الإنسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان وهو صادق كذلك والسالبة الكلية تنعكس كنفسها وذلك لأنّ انفكاك الشيء عن الشيء كلياً من لازمه انسلاب كل من الطرفين عن الآخر انسلاباً من جميع الجهات فقولك لا شيء من الحجر بانسان من لازمه صحة أن تقول لا شيء من الإنسان بحجر وامّا السالبة الجزئية فلا تنعكس بالمرة لا الموضوع فيها باعتبار نفسه لا السور المحيط به قد يكون أعم من المحمول فإذا عكست القضية وتقدم المحمول ليكون موضوعاً في قضية العكس لزم منه سلب بعض الأخص عن الأعم وهو لا يجوز فانك تقول بعض الحيوان ليس بانسان وهو صحيح لكنك لا تستطيع أن تعكس فتقول بعض الإنسان ليس بحيوان لأنّ الإنسان كله حيوان؛ فالى هنا ثبت انّ الموجبة كلية وجزئية إنّما تنعكس موجبة جزئية وان السالبة

الكلية تنعكس كنفسها سالبة كلية والسالبة الجزئية لا تنعكس أصلاً .

واعلم انّ العكس كما يكون في الحمليات يكون في الشرطيات فتقول في المتصلة كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً وعكسها قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان انساناً وتقول في المنفصلة دائماً امّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً وعكسها قد يكون امّا أن يكون العدد فرداً أو زوجاً .

ثمّ انّ أصل القضية التي يراد عكسها عند فرض صدقه يلزم منه صدق العكس وكذا الأمر في الكذب لأنّ المفروض فيهما استواء العكس مع الأصل ولذلك سمي بالمستوي ولازم ذلك اتحاد الأصل والعكس في الكيف امّا الاتحاد في الكم فليس بشرط لما عرفت انّ الكلية في الموجبات تنعكس جزئية .

(عكس البسائط الموجبة من الموجهات)

(١) تقول في عكس الضرورية المطلقة كل انسان حيوان بالضرورة بعض الحيوان انسان بالضرورة .

(٢) وفي عكس المشروطة العامة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً بعض متحرك الأصابع كاتب بالضرورة ما دام متحرك الأصابع .

(٣) وفي عكس الوقتية المطلقة كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة بعض المنخسف قمر بالضرورة وقت الحيلولة .

(٤) وفي عكس المنتشرة المطلقة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما بعض المتنفس انسان بالضرورة وقتاً ما وهذا القيد لا يضر بصحة العكس أصلاً فإنّ بعض أوقات المتنفس تكون مع الإنسان كما يجوز أن تكون مع غيره .

(٥) وتقول في عكس الدائمة المطلقة كل فلك متحرك دائماً بعض المتحرك فلك دائماً .

(٦) وفي عكس العرفية العامة كل كاتب متحرك الأصابع بالدوام ما دام كاتباً بعض متحرك الأصابع كاتب دائماً ما دام متحرك الأصابع .

(٧) وتقول في عكس المطلقة العامة كل انسان متنفس بالفعل بعض المتنفس انسان بالفعل وقد عرفت معنى هذا القيد في المنتشرة المطلقة .

(٨) نعم لا يصح عكس الممكنة العامة فانك إذا قلت كل انسان كاتب بالامكان لا ترى في نسبة إمكان الكتابة للانسان محذوراً لكنك إذا قلت بعض الكاتب انسان بالامكان كان معناه انّ نسبة الإنسان إلى الكاتب ليست ضرورية بل جائزة في حال انها ضرورية وسيأتي الكلام على علّة عدم انعكاس الممكنة .

(عكس المركبات الموجبة من الموجهات)

اعلم انّه إن أُريد من عكس المركبة الموجبة عكس أصلها فقط فذلك يرجع إلى عكس البسائط الموجبة وقد عرفته سالفاً وإن أُريد منها عكس اصلها وعكس قيدها معاً فطريق ذلك حلها إلى مرجعها من القضايا البسيطة ثمّ عكسها وبما انّ القيود اللاحقة للقضايا الموجبة تنحل إلى قضايا سوالب فالكلام عليها يحال به إلى عكس السوالب وسيجيء .

(عكس البسائط السالبة من الموجهات)

(١) تقول في عكس الضرورية المطلقة لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة لا شيء من الحجر بانسان بالضرورة .

(٢) وتقول في عكس المشروطة العامة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب بالضرورة ما دام ساكن الأصابع .

(٣) وتقول في عكس الوقتية المطلقة لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا شيء من المنخسف بقمر بالضرورة وقت التربيع .

(٤) وتقول في عكس المنتشرة المطلقة لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما لا شيء من المتنفس بانسان بالضرورة وقتاً ما فإنّ سلب الإنسان عن المتنفس في بعض أوقات المتنفس لا مانع منه باعتباره غير انسان من ذوات التنفس .

(٥) وتقول في عكس الدائمة المطلقة لا شيء من الفلك بساكن دائماً لا شيء من الساكن بفلك دائماً .

(٦) وتقول في عكس العرفية العامة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائماً ما دام كاتباً لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب دائماً ما دام ساكن الأصابع .

(٧) وتقول في عكس المطلقة العامة لا شيء من الحجر بشجر بالفعل لا شيء من الشجر بحجر بالفعل ولا يجوز أخذ المفهوم من أمثال هذه القضايا بمعنى انّ سلب الشجرية عن الحجرية في بعض الأزمنة يستلزم عدم السلب في غير ذلك البعض من الأزمنة في حال انّ الشجر منسلب عن الحجر دائماً وذلك لأنّه مغفول عنه كما هو مغفول في مثل قولنا بعض الإنسان حيوان فإنّ أخذ المفهوم منه يستلزم أن يكون بعض الإنسان غير حيوان في حال انّ كل انسان حيوان .

(٨) ولا عكس للممكنة السالبة كالموجبة وسيأتي بيان السرّ في ذلك .

(عكس المركبات السالبة من الموجهات)

قد عرفت بما لا مزيد عليه في كلامنا عن فهرست عكوس المركبات الموجبة انّه ماذا يراد من عكسها فهل هو عكس الأصل وعكس ما ينحل إليه القيد أو عكس الأصل وحده أو عكس ما ينحل إليه القيد وحده ولكن لأجل مزيد التوضيح نتكلم على المركبات موجبها وسالبها .

(فالعكس للمركبات الموجبة)

وقد تقدم لك انّ المركبات الصحيحة المعتبرة سبع .

(١) **المشروطة الخاصة** : نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً والادوام مرجعه إلى مطلقة عامة مخالفة لأصلها في الكيف أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل أي باعتبار ذات الكاتب لأنّ اللادوام ذاتي تقول في عكس هذه المركبة أصلاً وقيداً بعض متحرك الأصابع كاتب بالضرورة ما دام متحرك الأصابع ولا شيء من متحرك الأصابع بكاتب بالفعل باعتبار ذات متحرك الأصابع .

(٢) **العرفية الخاصة** : كل كاتب متحرك الأصابع بالدوام ما دام كاتباً لا دائماً بمعنى لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل أي باعتبار ذاته لا وصفه العنواني تقول في عكسهما بعض متحرك الأصابع كاتب دائماً ما دام متحرك الأصابع ولا شيء من متحرك الأصابع بكاتب بالفعل ـ باعتبار ذاته ـ كما سلف بيانه .

(٣) **الوقتية** : كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً باعتبار ذات القمر بما هو قمر ينحل اللادوام الذاتي إلى قولنا لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل فإنّ ذات القمر بما هي لا تقتضي انخسافاً وإنّما الانخساف من طوارئها عكس القضيتين بعض المنخسف قمر بالضرورة وقت الحيلولة ولا شيء من المنخسف بقمر بالفعل أي في أحد الأزمنة فإنّ المنخسف ينفك عن القمر والقمر ينفك عن المنخسف .

(٤) **المنتشرة** : كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لا دائماً أي باعتبار ذاته فإنّها لا تقتضي تواصل النفس في كافة الآنات أي لا شيء من الإنسان بمتنفس

بالفعل عكس الطرفين بعض المتنفس انسان بالضرورة وقتاً ما ولا شيء من المتنفس بانسان بالفعل لصدقه على سائر الحيوانات فإنّها تتنفس .

(٥) **الوجودية اللادائمة** : كل انسان متنفس بالفعل لا دائماً أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل عكسهما بعض المتنفس انسان بالفعل ولا شيء من المتنفس بانسان بالفعل .

(٦) **الوجودية اللاضرورية** : كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالامكان العام أصل القضية ينعكس إلى قولنا بعض الضاحك انسان بالفعل وامّا الممكنة العامة فلا تنعكس كما سلف وكما سيجيء .

(٧) **الممكنة الخاصة** : تنحل إلى ممكنتين عامتين ولا عكس لهما .

(العكس للمركبات السالبة)

(١) **المشروطة الخاصة** : لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً أي باعتبار ذات الكاتب لا وصف الكتابية واللادوام يرجع إلى قولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل عكسهما لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب بالضرورة ما دام ساكن الأصابع وبعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل باعتبار ذات الساكن لا وصف السكون كما تكرر منا بيان ذلك .

(٢) **العرفية الخاصة** : لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائماً ما دام كاتباً لا دائماً حل اللادوام كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل عكسهما لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب بالدوام ما دام ساكن الأصابع وبعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل .

(٣) **الوقتية** : لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائماً أي كل قمر منخسف بالفعل عكسهما لا شيء من المنخسف بقمر بالضرورة وقت

التربيع وبعض المنخسف قمر بالفعل .

(٤) **المنتشرة** : لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتاً مالا دائماً بمعنى كل انسان متنفس بالفعل عكسهما لا شيء من المتنفس بانسان بالضرورة وقتاً ما وبعض المتنفس انسان بالفعل .

(٥) **الوجودية اللادائمة** : لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائماً أي كل انسان متنفس بالفعل عكسهما لا شيء من المتنفس بانسان بالفعل وبعض المتنفس انسان بالفعل .

(٦) **الوجودية اللاضرورية** : لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا بالضرورة أي كل انسان متنفس بالامكان العام عكس الأصل لا شيء من المتنفس بانسان بالفعل والممكنة التي هي معنى اللاضرورة لا تنعكس كما سلفت الاشارة إليه .

(٧) **الممكنة الخاصة** : تنحل إلى ممكنتين عامتين ولا عكس للممكنة وفيما تقرؤه تالياً تستجلى الوجه في عدم انعكاس الممكنة .

مثلاً إذا قلنا كل انسان كاتب بالامكان العام وجب علينا تحقيق نسبة الكتابة إلى الإنسان فإن أردنا بالكتابة في نسبتها إلى الإنسان الكتابة بالفعل طبعاً تكون نسبتها امكانية لا ضرورة ولا دواماً وان أردنا نسبتها بالقوة كانت النسبة ضرورية لا امكانية لأنّ الكتابة بالقوة ضرورية النسبة لكل انسان لا ناقص الخلقة وبمراعاة هذه الضرورة تنعكس القضية كما تنعكس كل قضية ضرورية فتقول في عكس كل انسان كاتب بالضرورة بعض الكاتب انسان بالضرورة لكن الممكنة المحققة الامكان مثل قولنا كل انسان كاتب (أي فعلاً) بالامكان العام (بمعنى انّ كل انسان يجوز اسناد الكتابة الفعلية إليه جوازاً يراعى فيه جانب استعداده وصلاحيته) لا تنعكس لأنّ عكسها وهو قولنا بعض الكاتب انسان بالامكان

(يعني يجوز سلب الانسانية عنه) يستلزم الغلط ؛ وداعي ذلك : هو أن كل ذات تتخذ موضوعاً ليحمل عليها حكم من الأحكام يلحظ فيها جهتان من الاتصاف (جهة اتصافها بوصف المحمول) كاتصافها بالكتابة مثلا وهذه الجهة تارة يكون اتصاف الموضوع بها بالضرورة وأُخرى الدوام وثالثة بالفعل ورابعة بالامكان (وجهة اتصافها بالعنوان الطالع بها) كاتصاف الذات بالانسانية حيث يقال كل انسان كاتب فعنوان الانسانية لباس للموضوع الذي حمل عليه وصف الكتابة ؛ وجهة اتصاف الذات بعنوانها يتصور على نحوين مرة يراعى في الاتصاف الفعلية بأن تكون الذات لابسةً لعنوانها بالفعل أي ان الذات بالفعل انسان يحمل عليها جميع آثار الانسانية ومرة يراعى في الاتصاف مجرد امكان تلبسها به وان لم تتصف به فعلاً كالنطفة مثلاً حيث يطلق عليها عنوان الإنسان فإذا قيل الإنسان حيوان فهل يلزم من حمل الحيوان على الموضوع الذي عبر عنه بالانسان انّه لابس لعنوان الانسانية بالفعل أو يكفي فيه مجرد صلاحيته له وان لم يلبسه فعلاً فعلى الأوّل لا يجوز ان يحمل الحيوان على النطفة لأنّها لم تلبس عنوان الانسانية وعلى الثاني يجوز لأنّها واجدة لصلاحية التلبس به وبكل من التصويرين الآنفين قائل فالفارابي يقول بكفاية الامكان وابن سينا لا يكتفي إلّا بالفعلية فمعنى قولنا كل انسان كاتب بالامكان على مذاق الفارابي (كل انسان حتى ما كان انساناً بالامكان كاتب بالامكان) وعلى مذاق ابن سينا (كل انسان بالفعل كاتب بالامكان) وعلى مبنى الفارابي يجوز العكس في الممكنة فنقول بعض الكاتب انسان بالامكان بمعنى ان بعض ما يمكن تلبسه بالكتابة يمكن أن يكون انساناً وذلك كالنطفة فهي ممكنة التلبس بالكتابة وممكن في حقها أن تكون انساناً ؛ وعلى مبنى ابن سينا لا يجوز العكس فلا نقول بعض الكاتب (أي بالفعل) انسان بالامكان فإنّ الكاتبية بالفعل لابد لها من انسانية بالفعل لا بالامكان .

« عكس النقيض »

هو **تبديل نقيض المحمول والموضوع مع بقاء الصدق والكيف**: وذلك بأن تأتي بأصل القضية وتنقض طرفيها المحمول والموضوع فتجعل نقيض المحمول موضوعاً في العكس ونقيض الموضوع محمولاً فيه فإذا أردت أن تعكس قولك كل انسان حيوان عكس النقيض فانقض الإنسان والحيوان بأن تقول لا انسان لا حيوان ثمّ تقدم اللاحيوان فتجعله موضوع قضية العكس واللاانسان تجعله محمولاً لها فتقول كل لا حيوان لا انسان ثمّ إذا كان الأصل صادقاً كان العكس مثله وإذا كان الأصل موجباً أو سالباً كان العكس تابعاً له في ايجابه وفي سلبه؛ امّا ان العكس صادق مع فرض صدق الأصل فلأن محمول أصل القضية امّا أن يكون أعم من موضوعه أو مساوياً له ولا يجوز أن يكون أخص لأنّ أخصية المحمول تستدعي انظراف الأعم في الأخص وهو غير جائز وعلى ذلك يصح لك أن تقول كلما ارتفع محمول قضية الأصل ارتفع موضوعها وبعبارة أُخرى تقول كلما ارتفع الأعم أو المساوي ارتفع الأخص أو المساوي إذ لا بقاء للأخص والمساوي بعد انتفاء الأعم والمساوي ومعنى هذا انّ كل لا محمول الأصل لا موضوعه أي كل لا حيوان لا انسان وكل لا ناطق لا انسان. وامّا الاتفاق في الكيف فلأن الأصل وعكس النقيض لو اختلفا في السلب والايجاب لما استلزم صدق الأصل صدق العكس لأنّ الايجاب والسلب في مادة واحدة يتمانعان فاما أن يصدق السلب وحده أو الايجاب وحده.

ولعكس النقيض صورة أُخرى وهي جعل نقيض المحمول موضوعاً في العكس وعين موضوع الأصل محمولاً فيه لكن مع اختلاف الأصل والعكس في الكيف فتقول في عكس نقيض قولنا كل انسان حيوان على هذه الصورة كل لا

حيوان ليس بانسان ونتيجة الصورتين واحدة .

والقضايا الموجبة في عكس النقيض حكمها في الانعكاس وعدمه حكم السوالب في العكس المستوي ومعنى ذلك انّ الموجبة هنا إنّما تنعكس إذا كانت كلية ويكون انعكاسها كنفسها كلياً وامّا الموجبة الجزئية فلا تنعكس هنا كالسالبة الجزئية في المستوي والسالبتان الكلية والجزئية تنعكسان هنا جزئيتين ؛ والسر في ذلك بالنسبة إلى الموجبة الكلية ان المحمول امّا أن يكون مساوياً لموضوعه أو أعم منه ولا يجوز أن يكون أخص فإذا نقضنا المحمول والموضوع وجعلنا نقيض المحمول موضوعاً في قضية العكس ونقيض الموضوع محمولاً كان من لازم ذلك (في الأخص والأعم) أخصية نقيض الأعم وأعمية نقيض الأخص والأخص يندرج كلياً في الأعم فتقول كل لا حيوان لا انسان في عكس نقيض قولك كل انسان حيوان واللاحيوان أخص من اللاانسان لأنّ اللاانسان يصدق على جميع ما يصدق عليه اللاحيوان باضافة صدقه على الحيوان غير الإنسان ويكون من لازم ذلك (في المتساويين) مساواة النقيض للأصل فإنّ كل لا ناطق لا انسان في عكس نقيض كل انسان ناطق فإنّ نقيض المتساويين متساويان كما سبق لك في باب النسب .

وبالنسبة إلى عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض أصلاً ان المحمول في اصل القضية قد يكون أعم من موضوعه ولو من وجه فإذا نقض المحمول زال عمومه واستلزم سلب بعض الأخص من الأعم وهو لا يجوز مثلاً نقول (بعض الحيوان لا انسان) واللاانسان أعم من بعض الحيوان لأنّ اللاانسان يصدق على الحيوان غير الإنسان وعلى ما هو خارج الحيوانية والانسانية جميعاً فإذا أردنا أن نعكسه بعكس النقيض لزم أن نقول بعض الإنسان لا حيوان (لأنّ نقيض اللاانسان انسان ونقيض الحيوان لا حيوان) وكما علمت انّ سلب بعض

الأخص عن الأعم غير جائز وبعبارة أُخرى رفع الأعم عن بعض الأخص باطل بوضوح وأمثال هذه القضايا هي المانعة من عكس الموجبة الجزئية بعكس النقيض.

وبالنسبة إلى انعكاس السالبتين الكلية والجزئية في هذا الباب سالبة جزئية هو انّك قرأت انّ بين نقيضي المتباينين من النسب تبايناً جزئياً لأنّ نقيضي المتباينين قد يكونان أعم وأخص من وجه مثلاً يصح قولنا لا شيء من الإنسان بحجر ولا يصح أن نقول في عكس نقيضه لا شيء من اللاحجر بلا انسان لأنّ اللاحجر واللا انسان يتصادقان في الشجر فإنّه لا حجر ولا انسان لكن إذا قلنا بعض اللاحجر ليس لا انساناً (بطرز سالبة جزئية) صح فإنّ زيداً لا حجر لكنه ليس لا انساناً وهذه السالبة الجزئية تنعكس فنقول بعض الإنسان ليس حجراً (لأنّ نقيض اللاانسان انسان ونقيض اللاحجر حجر) فاعرف سرّ ذلك.

(عكس البسائط الموجبة بعكس النقيض)

وقد عرفت انّ الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كلية وأن لا عكس للموجبة الجزئية في هذا الباب.

(١) **الضرورية المطلقة**: كل انسان حيوان بالضرورة عكس نقيضها كل لا حيوان لا انسان بالضرورة لأنّ الأعم إذا انتفى بانتفائه الأخص بالضرورة.

(٢) **المشروطة العامة**: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً كل لا متحرك الأصابع لا كاتب بالضرورة ما دام لا متحرك الأصابع.

(٣) **الوقتية المطلقة**: كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة كل لا منخسف لا قمر بالضرورة وقت الحيلولة فاللاقمرية وقت الحيلولة متصادقة

كلياً مع اللامنخسف .

(٤) **المنتشرة المطلقة** : كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما كل لا متنفس لا انسان بالضرورة وقتاً ما ويشير قولنا وقتاً ما إلى انّ اللامتنفس قد يكون انساناً وذلك عند سكونه عن التنفس فهو لا متنفس وانسان .

(٥) **الدائمة المطلقة** : كل فلك متحرك دائماً كل لا متحرك لا فلك دائماً .

(٦) **العرفية العامة** : كل كاتب متحرك الأصابع بالدوام ما دام كاتباً كل لا متحرك الأصابع لا كاتب بالدوام ما دام لا متحرك الأصابع .

(٧) **المطلقة العامة** : كل انسان متنفس بالفعل كل لا متنفس لا انسان بالفعل وتشرح هذه القضية بما شرحت به المنتشرة المطلقة .

(٨) **والممكنة العامة** : لا انعكاس لها هنا كما لا انعكاس لها في المستوى والملاك في المقامين واحد وهو ان تصاف الموضوع بوصفه العنواني يجب أن يكون بالفعل والمفروض ان قيد المحمول هو الامكان فإذا بدل طرفا القضية اتصف ما كان بالامكان بوصف الفعل وما كان بوصف الفعل بالامكان فلم تتطابق القضيتان الأصل والعكس فلا يلزم من صدق الأصل صدق العكس مثلاً إذا فرضنا انّ مركوب زيد في الخارج منحصر في الفرس لا يتعداه إلى الحمار صدق أن نقول كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان يعني يجوز أن يكون الحمار مركوب زيد لكنه لا يتحقق منه في الخارج فامكانية ركوب الحمار له مع فرض بقاء الامكان امكاناً لا مانع منها لكنك لا تستطيع أن تعكس بعكس النقيض فتقول كل لا مركوب زيد بالفعل ومن جملته الحمار لا حمار بالامكان لأنّه بكليته غير صحيح .

(عكس البسائط السالبة بعكس النقيض)

(١) **الضرورية المطلقة** : لا شيء من الحجر بانسان بالضرورة عكس نقيضها بعض اللانسان ليس لا حجراً بالضرورة فإنّ الحجر من مصاديق اللانسان لكنه ليس حجراً بل هو حجر بالضرورة .

(٢) **المشروطة العامة** : لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً العكس بعض اللاساكن الأصابع ليس لا كاتباً بالضرورة ما دام لا ساكن الأصابع .

(٣) **الوقتية المطلقة** : لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع ؛ بعض اللامنخسف ليس لا قمراً بالضرورة وقت التربيع معناه بعض اللامنخسف قمر بالضرورة وقت التربيع .

(٤) **المنتشرة المطلقة** : لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما العكس بعض اللامتنفس ليس لا انساناً بالضرورة وقتاً ما فإنّ الإنسان في بعض أوقات ذاته لا متنفس وذلك عند ما يسكن عن التنفس آناً ما .

(٥) **الدائمة المطلقة** : لا شيء من الفلك بساكن دائماً بعض اللاساكن ليس لا فلكاً دائماً معناه بعض اللاساكن وهو المتحرك فلك دائماً .

(٦) **العرفية العامة** : لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائماً ما دام كاتباً بعض اللاساكن الأصابع ليس لا كاتباً دائماً ما دام لا ساكن الأصابع ومعناه بعض اللاساكن الأصابع وهو متحركها كاتب دائماً .

(٧) **المطلقة العامة** : لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل العكس بعض اللامتنفس ليس لا انساناً بالفعل بمعنى ان غير المتنفس يكون انساناً في بعض الأزمنة وذلك عند سكونه عن التنفس آناً ما .

(٨) **الممكنة العامة** : لا عكس لها لعدم اطراده كما سبق لك مكرراً : فالى هنا صححنا انعكاس القضايا البسائط موجبها وسالبها بعكس النقيض إلى انفسها موجهة كانت أم عارية عن الجهة وفيما سلف بينا ان القضايا المركبة بعد حل قيودها وارجاعها إلى قضايا بسيطة يكون حكمها حكم البسائط الموجبة والسالبة فكلما قيل في البسائط يقال في المركبات .

(القياس)

كما انّ المعرف هو نتيجة مباحث التصورات كذلك القياس هو نتيجة مباحث التصديقات والقياس هو (قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر) والقول في عرف هذا الفن يقال للمركب والتركيب أعم من التأليف لأنّ التأليف بين الاجزاء تعتبر فيه المناسبة وإنّما اعتبر التأليف في تعريف القياس لأنّه لا يقال للمركب قياس إلّا بعد أن يراعى في أجزاء المركب تأليف مخصوص هو المعبر عنه بالجزء الصوري فإنّ هيئات الاشكال الآتي بيانها اجزاء صورية والقضايا القائمة بهذه الهيئات اجزاء مادية وقولنا متى سلمت قيد لابد من أخذه في تعريف القياس إذا اريد من لزوم القول الآخر اللزوم الصادق لأنّ الاعتراف بالنتيجة موقوف على الاعتراف بصحة المقدمات وتسليمها والقول يشمل المركبات التامة والناقصة لكن قولنا من قضايا يخرج الناقصة لأنّ القضية إنّما تطلق على المركب التام .

كما انّ القضية المستلزمة لعكسها المستوي ولعكس نقيضها قضية واحدة واللوازم التي تستفاد من الشيء لا تعطيه كثرة في نفسه والمقيدة بقيد من اللادوام واللاضرورة لا يعطيها قيدها التعدد الصريح وإنّما هي في معنى المتعددة فلا يشملها اطلاق القضايا وبقولنا في التعريف لزم عنها يخرج الاستقراء والتمثيل

فإنّ الاستقراء كما سيجيء تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلي والتمثيل هو بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت في الفرع كما ثبت في الأصل وكلاهما لا يلزم منهما شيء وإنّما يحصل الظن بشيء آخر ؛ وبقولنا لذاتها خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية توسطت بين المقدمات والنتيجة كقياس المساواة نحوان يقال ـ أ ـ مساوي (ب) و (ب) مساوي (ج) فإنّه يلزم من ذلك ان (أ) مساوي (ج) لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية هي انّ مساوي المساوي مساوي وقياس المساواة مع هذه المقدمة الخارجية يرجع إلى قياسين أحدهما نفس قياس المساواة ونتيجته تجعل صغرى قياس آخر كبراه المقدمة الخارجية مثلا يقال (أ) مساوي (ب) و (ب) مساوي (ج) ينتج (أ) مساوي لمساوي (ج) وهذه النتيجة تجعل صغرى قياس كبراه وكل مساوي لمساوي (ج) مساوي (ج) فـ (أ) مساوي (ج) وقياس المساواة بدون هذه المقدمة الخارجية ليس من أقسام الموصل بالذات.

ثمّ القول الآخر اللازم للقضايا المسلمة التي تقدم الكلام عليها إن كان مذكوراً فيها بمادته وهيأته سمي القياس المنتج له استثنائياً لاشتماله على كلمة الاستثناء وهي (لكن) والمراد بكونه مذكوراً فيها بمادته وهيأته ان عين التركيب والهيأة الموجودين في النتيجة من تقديم الموضوع على المحمول موجودان في واحدة من قضايا القياس كقولنا إن كان هذا انساناً فهذا حيوان لكنه انسان ينتج فهذا حيوان فانت ترى ان النتيجة (فهذا حيوان) موجودة بمادتها وهيأتها في قضية واحدة من قضايا القياس وهي التالي في الشرطية ثمّ الهيأة المزبورة الواقعة بين طرفي المطلوب تتحقق في ضمن الايجاب مرة كما مر وتتحقق في ضمن السلب مرة أُخرى فإنّ المذكور في متن قضايا القياس قد يكون نقيض النتيجة مثل أن تقول إن كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج انّ هذا ليس بانسان

والمذكور في القياس هو (إن كان هذا انساناً) وهو نقيض ما رأيت من النتيجة .

وإن كان القول الآخر مذكوراً في قضايا القياس بمادته فقط سمي القياس المنتج له اقترانياً لأنّ حدود النتيجة من الأصغر والأكبر مقترنة ومترتب بعضها على بعض في قضايا القياس والمراد من ذكره بمادته فقط ان طرفي النتيجة ليسا موجودين في قضية واحدة من قضايا القياس بل إنّما يوجد موضوعها في قضية ومحمولها في قضية أُخرى مثلاً نقول (العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث) فموضوع النتيجة وهو (العالم) موجود في الصغرى ومحمولها وهو (حادث) موجود في الكبرى وهما قضيتان منفرزتان فهذه النتيجة (العالم حادث) مادتها موجودة في مقدمتي القياس لكن هيأتها وترتيبها المذكورين ليسا بموجودين على ما هما عليه في قضايا القياس المزبورة ؛ ثمّ الاقتراني قد تكون قضاياه حملية صرفة فيسمى بالاقتراني الحملي وقد لا تكون حملية صرفة بأن تكون بالأسر شرطيات أو فيها شرطي وحملي فيسمى بالاقتراني الشرطي فهنا بحوث ثلاثة (١) القياس الاستثنائي (٢) القياس الاقتراني (٣) القياس الاقتراني الشرطي .

(١ ـ القياس الاستثنائي)

القياس الاستثنائي يتركب أبداً من مقدمة شرطية ومقدمة حملية يستثنى في هذه الحملية عين أحد جزئي الشرطية أو نقيضه لينتج في استثناء العين عين الآخر وفي استثناء النقيض نقيض الآخر فالاحتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي أربعة :

(١) ابقاء كل من المقدم والتالي نحو إن كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان .

(٢) رفع كل من المقدم والتالي نحو إن كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان.

(٣) وضع المقدم ورفع التالي نحو إن كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان فهو ليس بحيوان وهذا الاحتمال لا يصح لأنّ المحمول وما هو بمنزلته كالتالي في الشرطية يلزم أن يكون امّا مساوياً لموضوعه أو أعم منه ولا يجوز أن يكون أخص وارتفاع المساوي يستلزم ارتفاع مساويه وارتفاع الأعم يستلزم ارتفاع الأخص فكيف يعقل بقاء المقدم الذي هو موضوع في القضية الشرطية مع ارتفاع التالي الذي هو بمنزلة المحمول ولازمه بقاء المساوي مع ارتفاع مساويه أو بقاء الأخص مع ارتفاع ما هو أعم منه.

(٤) رفع المقدم وبقاء التالي نحو إن كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بانسان فهو حيوان وهذا الاحتمال لا يقال بصحته أيضاً إذ لا مدرك عليه لأنّ التالي إن كان مساوياً للمقدم فهو يلازمه رفعاً ووضعاً وإن كان أعم منه فهو يلازمه في الوضع وامّا في مقام رفعه فقد يرتفع معه وقد يبقى امّا ارتفاعه معه فبأن يرتفع عن خارج عنه في الجنسية كارتفاع الإنسان عن الحجر فيرتفع معه الحيوان وامّا بقاؤه بعد ارتفاعه فبأن يرتفع الأخص عن خارج عنه في النوع كارتفاع الإنسان عن الفرس فلا يرتفع معه الحيوان وعلى كلّ فارتفاع المقدم لا يستلزم بقاء التالي ولا رفعه وليس له به أقل اشعار.

وقد عرفت من ايقاع الملازمة بين المقدم والتالي انّ المراد بالمتصلة في قياس الاستثناء اللزومية لا الاتفاقية لأنّ الاتفاقية فاقدة للملازمة بين مقدمها وتاليها كما انّه لابد أن يعلم أيضاً انّ المراد بالمنفصلة في هذا القياس العنادية لا التي حكم فيها بالانفصال فرضاً ؛ هذا كله فيما لو كانت الشرطية في قياس الاستثناء متصلة ؛ وامّا إذا كانت منفصلة فمانعة الجمع تنتج من ابقاء كل جزء من

أجزاء الانفصال رفع الآخر لأنّها تحكم بامتناع اجتماع أجزاء الانفصال ومانعة الخلو تنتج من رفع كل جزء وضع الآخر لأنّها تحكم بامتناع الخلو من أحدهما وامّا الحقيقية فإنّها لما اشتملت على منع الاجتماع والارتفاع معاً فهي تنتج في صورة الاجتماع والارتفاع ومن وضع المقدم رفع التالي ومن وضع التالي رفع المقدم من أجزاء الانفصال كقولنا امّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج فهذه صور أربع ونتائج أربعة وذلك لأنّ مانعة الجمع تارة تبقى الزوجية للعدد فترتفع الفردية وتارة تبقي الفردية فترتفع الزوجية لامتناع اجتماعهما ومانعة الخلو تارة تبقي الزوجية وأُخرى الفردية لأنّها تمنع من خلو العدد عن واحد منهما وهذه التارات الأربعة التي اثنان منها في مانعة الجمع واثنان منها في مانعة الخلو كلها متحققة في المنفصلة الحقيقية لأنّها تمنع الاجتماع كما تمنع الارتفاع.

وقد يختص الاستثنائي باسم قياس الخلف فيسمونه قياس خلف لا قياس استثناء وذلك حيث يستدل على اثبات المدعى بأنّه لولا ثبوته وصدقه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع المدعى ونقيضه لكن نقيضه غير صادق فيكون المدعى صادقاً وإنّما سمي بالخلف امّا فنه ينجر إلى الخلف وهو المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب أو لأنّه ينتقل منه إلى الاعتراف بالمطلوب من خلف المطلوب وورائه الذي هو نقيضه.

وقياس الخلف ينحل إلى قياسين أحدهما اقتراني شرطي والآخر استثنائي متصل يستثنى فيه نقيض التالي بهذا اللون (لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال) ينتج هذا الاقتراني الشرطي (لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال) ثمّ تأخذ هذه النتيجة وتصوغ منها قياس استثناء فتقول

(لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت) وهذا هو استثناء نقيض التالي فيلزم ثبوت المطلوب لأنّ رفع التالي وهو رفع المحالية يستلزم رفع المقدم وهو عدم ثبوت المطلوب ورفع عدم الثبوت هو وجود الثبوت .

ثمّ قد يفتقر بيان الشرطية الواقعة كبرى في الاقتراني الشرطي يعني قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت المحال إلى دليل آخر يوضح المحالية فإنّه ليس كل ما ثبت نقيض المدعى واقعية أصله ثبتت محاليته بوضوح فإنّه لو لم يصدق لا شيء من الحجر بانسان في عكس قولنا لا شيء من الإنسان بحجر لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان وكلما ثبت هذا النقيض ثبت المحال بانتساب الانسانية للحجر ولكن هذا المحال مما يعرفه الناس بلا مؤنة لأنّ طريقهم إلى احراز هذه المحالية هو الوجود الخارجي فانهم لم يجدوا الإنسان صادقاً على الحجر بالمرة لكننا لو أردنا أن نثبت هذه المحالية بدليل العقل لاحتجنا إلى قياس آخر بأن نأتي بهذا النقيض ونضمه إلى قضية الأصل المنعكسة وترتب منهما شكلا أوّل ونقول بعض الحجر انسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعد حذف المتكرر بعض الحجر ليس بحجر وسلب الشيء عن نفسه محال بالضرورة من العقل ومنشأ هذه المحالية امّا قضية الأصل المنعكسة والمفروض صدقها فلم يبق إلّا نقيض العكس فإذا كذب صدق منقوضه وهو العكس وهذا هو المطلوب .

(٢ ـ القياس الاقتراني الحملي)

وقد عرفت معنى الاقتران فاعلم الآن انّ موضوع النتيجة من القياس الحملي يسمى أصغر لأنّ الموضوع نوعاً أخص من المحمول وأصغر دائرة منه ومحمولها يسمى أكبر لأنّ المحمول نوعاً أعم من الموضوع وأوسع دائرة منه والمتكرر بين الأصغر والأكبر يسمى أوسط لتوسطه بينهما في أشرف الاشكال وهو الشكل الأوّل والقضية التي فيها الأصغر تسمى الصغرى والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى .

(برامج الاشكال الأربعة)

الأوسط امّا محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى فهو الشكل الأوّل وإنّما سمي شكلا أوّل لأنّ انتاجه بديهي وذلك لأنّ الأكبر مستغرق لموضوعه الذي هو الأوسط مستغرق لموضوعه الذي هو الأصغر فالأكبر مستغرق للأصغر وهما طرفا النتيجة مثلا قولنا (العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث) ترى فيه انّ الحادث مستغرق لكل متغير والمتغير مستغرق للعالم والحادث هو الأكبر والمتغير هو الأوسط والعالم هو الأصغر ومن سهولة طريق هذا الشكل وسرعة ايصاله إلى المقصود صار مقدماً على سائر الاشكال وإذا شك في صحة نتائجها ردت إليه فهو أوّل باعتبار انّ الالتفات إليه وحضور الذهن عنده أسبق وأقدم بالنسبة إلى بقية الأشكال.

وتارة يكون الأوسط محمولاً في الصغرى والكبرى معاً فهو الشكل الثاني وإنّما سمي بالثاني لأنّه يتلو الشكل الأوّل في الشبه باشتراكه معه في أشرف المقدمتين وهي الصغرى بوقوع الأوسط فيه محمولاً في صغراه كما هو محمول في صغرى الشكل الأوّل والصغرى لاحتوائها على موضوع النتيجة والموضوع هو الهدف في القضية ومحط حكمها كانت أشرف من الكبرى.

وثالثة يكون الأوسط موضوعاً في الصغرى والكبرى جميعاً وهو الشكل الثالث وهو أبعد عن الشكل الأوّل من الشكل الثاني لأنّه يشترك معه في الكبرى بوقوع الأوسط موضوعاً فيها كما هو موضوع في كبراه والكبرى أخس من الصغرى لأنّها تحتوي على محمول النتيجة والصغرى على موضوعها والموضوع أشرف من المحمول لأنّه الهدف للحكم.

ورابعة يكون الأوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى عكس

الشكل الأوّل وهو الشكل الرابع وهو أبعد الأشكال عن الشكل الأوّل لعدم اشتراكه معه لا في صغراه ولا في كبراه ولذا وقع رتبة متأخرة عن عامة الأشكال .

(شرائط الأشكال الأربعة)

١ ـ شرائط الشكل الأوّل :

(١) فعلية الصغرى بمعنى انّ الموضوع فيها متصف بوصف محموله بالفعل لا انّه يجوز أن يتصف به جوازاً في قبال الامتناع فإنّ الموضوع إذا لم يكن مشمولاً لمحموله مندرجاً فيه فعلاً لم يكن مندرجاً تحت الأكبر الحاوي للأوسط الذي هو محمول الأصغر وإذا تخلف اندراج الأصغر عن شاملية الأكبر لا يصدق تركيب النتيجة عندما يقال الأصغر هو الأكبر ـ العالم حادث ـ مثلاً .

(٢) ايجابها أيضاً فإنّ السلب هو فك المحمول عن الموضوع ومحمول الصغرى إذا انفك عن موضوعه لم يؤثر فيه اندراجه تحت الأكبر بالنسبة إلى الأصغر فلا يعود الأكبر يشمل الأصغر من طريق الأوسط فإنّ الأوسط قد فرض انفكاكه عن الأصغر فلا يقال الأصغر هو الأكبر في مقام الانتاج اذن فلابد من اندراج الأصغر تحت الأوسط بالفعلية من ناحية والايجاب من ناحية ثانية حتى يحصل الارتباط بين صغرى الشكل وكبراه لأنّ صغرى هذا الشكل بمنزلة الموضوع وكبراه بمنزلة المحمول ولا يلبس الموضوع عنوان محموله إلّا باندراجة فيه ولذلك اشترط في هذا الشكل أيضاً .

(٣) كلية الكبرى لتناول الأصغر في دائرتها من طريق احتواء الأوسط عليه والأوسط موضوع فيها فمن طريق كليتها تعود مشتملة على الأصغر ؛ ثمّ الارتباط القائم بين الصغرى والكبرى هنا تارة يكون بايجاب وتارة يكون بسلب فإذا كانت الكبرى موجبة جاءة النتيجة موجبة وإذا كانت سالبة يعني قد سلب

الأكبر فيها عن الأوسط جاءت النتيجة سالبة بمفاد انّ الأصغر ليس هو الأكبر لا لعدم صلاحيته لأن يقع موضوعاً له في الايجاب بل فيه صلاحية ذلك لاندراجه في الأوسط الواقع موضوعاً للأكبر ولكن السلب جاءه من طريق وقوع الأكبر مسلوباً عن الأوسط .

وغاية هذه الشرائط الثلاثة في هذا الشكل .

(١) ان تنتج الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية موجبة كلية فنقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم تنتج كل انسان جسم .

(٢) وان تنتج الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية موجبة جزئية نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان جسم ينتج بعض الحيوان جسم .

(٣) وان تنتج الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية سالبة كلية نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الإنسان بحجر .

(٤) وان تنتج الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية سالبة جزئية نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الإنسان بحجر تنتج بعض الحيوان ليس بحجر ؛ فكما ان سلب الكبرى يؤثر في النتيجة فتكون سالبة كذلك كلية الصغرى وجزئيتها تؤثر في النتيجة فتجيء طبقاً لموضوع الصغرى في الكلية والجزئية .

٢ ـ شرائط الشكل الثاني :

وقد عرفت انّ برنامجه كون المتكرر محمولاً في مقدميته وامّا شرائط انتاجه :

(١) اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب بأن تكون احداهما بلا تعيين موجبة والأُخرى سالبة وذلك لأنّ الموجبتين لا تنتجان فإنّ المتكرر قد يحمل على شيئين متباينين فإذا حذف المتكرر لزم أن يحمل أحد المتباينين على الآخر

ايجاباً وذلك باطل مثاله أن نقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان ينتج كل انسان فرس وهو غلط كما انّ السالبتين لا تنتجان أيضاً لأنّ المتكرر قد يحمل سلباً على شيئين متفقين فإذا حذف لزم سلب أحد المتفقين عن الآخر وذلك لا يجوز مثلاً نقول لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر ينتج بعد حذف المتكرر لا شيء من الإنسان بناطق وهو غلط أيضاً وامّا إذا اختلفت المقدمتان في السلب والايجاب ارتفعت هذه الحزازات فانك تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الإنسان بحجر.

(٢) كلية الكبرى لأنّ الكبرى في هذا الشكل إذا حصت أن تكون جزئية فقد يكون موضوعها المسور بسور الجزئية أعم من موضوع الصغرى فإذا حذف المتكرر لزم سلب موضوع الصغرى الأخص عن بعض موضوع الكبرى الأعم وبما انّ بعض الأعم مبهم يجوز أن يصدق على هذا الأخص في الصغرى كما يجوز أن يصرف بصدقه إلى نوع آخر فلأجل طرد هذا الايهام قيل يشترط في كبرى الشكل الثاني أن تكون كلية مثال ذلك كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق ينتج كل انسان ليس ببعض الحيوان وبما انّ تركيب بعض الحيوان يصدق على الإنسان كما يصدق على الفرس وعلى أنواع اخر غيرهما ومن جواز صدقه على الإنسان يلزم سلب الإنسان عن بعض الحيوان الجائز الصدق عليه قالوا طرداً لهذه الحزازة يجب أن نقول في الكبرى وكل حيوان وإذا جئنا بالحيوان كلياً امتنع أن نقول ليس بناطق لاستلزامه الغلط ووجب علينا أن نصوغ القياس من مادة أُخرى فنقول كل انسان ناطق ولا شيء من الحجر بناطق ينتج لا شيء من الإنسان بحجر.

والضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة أيضاً كما انها في الشكل الأوّل أربعة فإنّ الكبرى الكلية تارة تفرض سالبة فتكون صغراها موجبة كلية مرة وجزئية

أُخرى وتارة تفرض موجبة فتكون صغراها سالبة كلية مرة وجزئية أُخرى فتلك أربع صور وهي :

(١) الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية نحو كل انسان ناطق ولا شيء من الحجر بناطق ينتج لا شيء من الإنسان بحجر .

(٢) الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر .

(٣) الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة كلية نحو لا شيء من الإنسان بصاهل وكل فرس صاهل ينتج لا شيء من الإنسان بفرس .

(٤) الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية نحو بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ليس بناطق ؛ ونتائج هذه الضروب الأربعة سالبة بالاسر لوجود السلب فيها امّا في صغراها أو في كبراها ومتى كانت الصغرى كلية جاءة النتيجة كلية وإذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية .

٣ ـ *شرائط الشكل الثالث* :

وقد عرفت في برامج الاشكال انّ الأوسط في الشكل الثالث يكون موضوعاً لمقدميته نحو كل انسان حيوان وكل انسان جسم ؛ وشرائطه :

(١) ايجاب الصغرى فإنّها إذا لم تكن موجبة بمعنى انها قد حكم فيها بانفكاك الأوسط عن محموله الذي هو الأصغر فكل حكم يكون في الكبرى على الأوسط الذي هو موضوع فيها فإنّه لا يسري إلى الأصغر لأنّ الأصغر حسب الفرض مسلوب عن الأوسط فإذا قلنا لا شيء من الإنسان بحجر وكل انسان حيوان فإنّ الحيوانية وان حكم بها للانسان لكنها لا تسري منه إلى الحجر الذي هو محمول الإنسان في الصغرى لفرض انسلاب المحمول في الصغرى عن موضوعها بخلاف ما لو قلنا كل انسان حيوان وكل انسان جسم فإنّ الجسمية

السارية إلى الإنسان تسري منه إلى الحيوان للارتباط الموجود بينهما وهكذا لو قلنا كل انسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحجر فإنّ سلب الحجرية عن الإنسان في الكبرى يسري إلى الحيوان لأنّ الإنسان موضوع له.

(٢) فعليتها : يعني انّ اتصاف موضوع الصغرى بوصف محمولها الذي هو الأصغر يجب أن يكون بالفعل لا بالامكان لأنّ امكان الحمل لا يلزم منه اتحاد في الخارج بين الأصغر والأوسط وإذا لم يحصل الاتحاد الخارجي لم يسر حكم الأكبر إلى الأصغر.

(٣) كلية احدى المقدمتين لأنّهما إذا كانتا معاً جزئيتين لم يلزم منهما عند ما يحمل الأكبر على بعض الشيء من الأوسط يسري إلى الأصغر بوسيلة هذا البعض المبهم مثلاً إذا قلنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان جسم لم يلزم أن تسري الجسمية من بعض الحيوان إلى الإنسان لأنّه لا يعلم تطابق بعض الحيوان الموجود في الصغرى مع بعض الحيوان المأخوذ في الكبرى وإذا لم يتطابقا ولم يكونا شيئاً واحداً لم يكن الأوسط متكرراً بل كان ما هو موجود في الصغرى غير ما هو موجود في الكبرى لباً فلم يصح القياس والتكرر اللفظي لا قيمة له ؛ وإنّما اكتفى بكلية احدى المقدمتين لأنّ الموضوع الكلي إن كان هو موضوع الصغرى فالأكبر على فرض جزئية موضوعه يحمل على بعض الكلي وبعض الكلي في الكبرى مندرج في كلي الصغرى فيسري الحكم منه إلى الأصغر الذي هو محمول في الصغرى وعلى فرض كلية موضوع الكبرى أيضاً فالحكم الساري إليه من محموله الذي هو الأكبر يسري إلى كلي موضوع الصغرى لأنّهما شيء واحد ومن هذا الموضوع يسري إلى الأصغر ؛ وإن كان الموضوع الكلي هو موضوع الكبرى فمع فرض جزئية موضوع الصغرى فإنّ الحكم الساري إلى الكلي يضفيه لأنّ المحمول كما قرأت دائماً يلزم أن يكون امّا مساوياً لموضوعه أو أعم منه فالأكبر

إذا اضفي موضوع كلياً سرى إلى الأصغر من طريق موضوعه الذي هو متكرر موضوع الكبرى ومع فرض كلية موضوع الصغرى فالأمر واضح أيضاً لاتحاد الموضوعين فيهما فالحكم الساري من الأكبر إلى موضوعه سار منه إلى الأصغر.

ثمّ ان نتائج هذا الشكل لا تصح إلّا جزئية حتى لو كانت المقدمتان كليتين وذلك لأنّ الأكبر يضفي أفراد الأوسط الذي هو موضوعه والأوسط الذي يكون موضوعاً في الصغرى قد يكون أخص من محموله الذي هو الأصغر فإذا كان أخص فكيف يصح أن يقال الأصغر هو الأكبر والواسطة بين الأصغر والأكبر أضيق دائرة من الأصغر الذي هو موضوع النتيجة فالذي يصدق دائماً أن يقال بعض الأصغر هو الأكبر أو ليس هو الأكبر مثلاً نقول كل انسان حيوان وكل انسان ناطق وأنت ترى انّ الواسطة بين الحيوان والناطق هو الإنسان والإنسان أخص من الحيوان فكيف تسري الناطقية إلى كل حيوان بل إنّما تسري إلى بعضه.

والضروب المنتجة في هذا الشكل مع مراعاة الشرائط المأخوذة فيه ستة لأنّ صغراه تكون موجبة لا محالة لكنها يجوز أن تكون كلية وان تكون جزئية وكونها كلية يجيز في الكبرى أن تكون كلية سالبة وجزئية سالبة وكلية موجبة وجزئية موجبة فهذه ضروب أربعة وكون الصغرى جزئية يوجب في الكبرى أن تكون كلية فقط فمرة سالبة ومرة موجبة وهذا ضربأنّ يضافان إلى الأربعة الآنفة يكون المجموعّ ستة ضروب ثلاثة منها تنتج ايجاباً وهي التي تتمحض نسبها في الايجاب وهي:

(١) الصغرى الموجبة الكلية والكبرى الموجبة الكلية نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق.

(٢) الصغرى الموجبة الكلية والكبرى الموجبة الجزئية نحو كل انسان ناطق وبعض الإنسان رومي تنتج بعض الناطق رومي.

(٣) الصغرى الموجبة الجزئية والكبرى الموجبة الكلية نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم تنتج بعض الإنسان جسم .

وثلاثة تنتج سلباً وهي ما عدا ذلك بالترتيب التالي :

(١) الصغرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة الكلية نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحجر تنتج بعض الحيوان ليس بحجر .

(٢) الصغرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة الجزئية نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بانسان تنتج بعض الجسم ليس بانسان .

(٣) الصغرى الموجبة الجزئية والكبرى السالبة الكلية نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر تنتج بعض الإنسان ليس بحجر .

٤ ـ *شرائط الشكل الرابع* :

وقد عرفت انّ برنامجه وقوع الأوسط موضوعاً في صغراه محمولاً في كبراه امّا شرطه فأحد أمرين على سبيل منع الخلو بحيث يكون تحقق أحدهما كافياً في الانتاج وإذا ارتفعا معاً عقم الشكل وذلك هو ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما في الكيف مع كلية احديهما فإذا لم تكن في مقدمتي القياس كلية واتحدتا على السلب فذلك رفع حقيقي للأمرين المذكورين وحينئذ يعقم القياس ونحن نؤاخذ القوم في الملاك الثاني لانتاج الشكل الرابع وهو اختلافهما في الكيف مع كلية احديهما فاننا نجد هذا الملاك مع تحققه يعقم كثيراً وذلك دليل فساده مثاله كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس ببعض الحيوان وهو غلط لاستلزامه سلب الشيء عن نفسه ولو بنحو مبهم لأنّ بعض الحيوان في المحمول والموضوع من النتيجة بعض مبهم يجوز تلاقيهما في الصدق على جملة يتواردان عليها كما يجوز افتراقهما بأن ينصرف كل بعض إلى فريق خاص وهذا الابهام كاف في بطلان النتيجة مع انّ

قياسها واجد للاختلاف في الكيف بين المقدمتين ولكلية احديهما ؛ ونقول أيضاً كل انسان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان ينتج بعض الإنسان ليس ببعض الحيوان وهو فاسد لا يهامه أيضاً ؛ ونقول بعض الحيوان ليس بانسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الإنسان ليس بانسان وهو غلط واضح وعلى كل حال فالأمثلة التي ينقض بها على الملاك الثاني كثيرة وبسببها يسقط عن الاعتبار حتماً فلم يبق إلّا الملاك الأوّل وهو ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ؛ ودليل صحة انتاجه : انّ الأصغر الذي هو محمول على الأوسط في هذا الشكل إذا عم جميع أفراد الأوسط لأسباب ثلاثة الايجاب في النسبة بينهما وكون المحمول امّا مساوياً لموضوعه أو أعم منه وكلية الصغرى وعم الأوسط الواقع محمولاً في الكبرى للأكبر فقد التقى الأكبر بالأصغر من طريق الأوسط التقاءً لا شك فيه وبما انّ الأصغر قد يكون أعم من الأكبر إذا لوحظ كل منهما منسوباً إلى الآخر قالوا لا يجوز أن تصاغ النتيجة على هذا الملاك إلّا جزئية مثاله كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فإذا قلنا كل حيوان ناطق استلزم الكذب فلابد أن نقول بعض الحيوان ناطق وهو حق .

وعلى ما ذكرناه من بطلان الملاك الثاني وانحصار الانتاج في الملاك الأوّل فلا يبقى شرط انتاج الشكل الرابع مردداً بين أمرين بل يكون شرط انتاجه منحصراً في ايجاب مقدميته وكلية صغراه وضروبه حينئذ لا تعدوان تكون اثنين .

(١) الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة كلية نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق .

(٢) الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض الجسم انسان ينتج بعض الحيوان جسم أو بعض الجسم .

والملاك الثاني الذي أبطلناه وهو في نظرهم صحيح ضروبه ستة وهي :

(١) الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر.

(٢) الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض الجسم لم بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بجسم أو ليس بعض الجسم.

(٣) الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الإنسان ليس بحجر.

(٤) الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة كلية نحو لا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق انسان ينتج لا شيء من الحجر بناطق؛ فقط انتاج هذا القسم من بين الأقسام الثمانية القسمين السابقين والستة الضروب الحاضرة يكون كلياً؛ وانتاج البواقي جزئي والسر في كلية انتاج هذا القسم انّ الأصغر إذا انفك عن جميع أفراد الأوسط فقد انفك عن كل الأكبر المأخوذ موضوعاً للأوسط في الكبرى وبذلك تصدق الكلية في الانتاج.

(٥) الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة جزئية نحو لا شيء من الإنسان بحجر وبعض الحيوان انسان ينتج بعض الحجر ليس بحيوان أو ليس ببعض الحيوان.

(٦) الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية نحو بعض الحيوان ليس بانسان وكلى فرس حيوان ينتج بعض الإنسان ليس بفرس.

« ٣ ـ الاقتراني الشرطي »

لا نرى في البحث عنِ الاقتراني الشرطي كبير فائدة لبعد أكثر مباحثه عن الطبع لكننا نذكر ملخصاً من بحوثه فنقول الاقتران امّا أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حملي ومتصل أو بين حملي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل؛

فاما الاقتران بين المتصلين فالناتج منه ما تكون الشركة بين المقدمتين الصغرى والكبرى في جزء تام في مقدم القضية أو تاليها وحينئذ تتألف من ذلك أشكال أربعة كالحمليات لأنّه امّا أن يكون المشترك في القياس تالياً في أُولاهما مقدماً في اخراهما وهو الشكل الأوّل نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً وكلما كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً ينتج بعد حذف المتكرر كلما كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئاً .

أو كان المشترك تالي المقدمتين جميعاً وهو الشكل الثاني نحو كلما كان الشمس طالعة كان النهار موجوداً وليس كلما كان الليل موجوداً كان النهار موجوداً ينتج بالسلب الكلي لكلية المقدمتين ليس كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً .

أو كان المشترك مقدمهما جميعاً وهو الشكل الثالث نحو كلما كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة وكلما كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً ينتج بالايجاب الجزئي قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئاً .

أو كان المشترك مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى وهو الشكل الرابع نحو كلما كانت الشمس طالعةً كان العالم مضيئاً وكلما كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة ينتج بعد حذف المتكرر بالايجاب الجزئي أيضاً قد يكون إذا كان العالم مضيئاً كان النهار موجوداً .

ويجب أن يراعى ههنا شرائط الحمليات (من ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى) في الشكل الأوّل (والاختلاف في الكيف مع كلية الكبرى) في الشكل الثاني (وايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احديهما) في الشكل الثالث (وايجابهما مع كلية الصغرى أو اختلافهما في الكيف مع كلية احديهما) في الشكل الرابع .

وأمّا الاقتران بين المنفصلات فلابد أن يكون الحد المشترك فيه جزءً غير تام من تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الأوّل وشرط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة (جزئية كانت أم كلية) ويكون الجزء المشترك فيه موجباً والكبرى كلية (سالبة كانت أم موجبة) ومثاله امّا أن يكون هذا العدد زوجاً وامّا أن يكون فرداً وكل زوج (وهذا هو المشترك وهو جزء تالي المنفصلة الواقعة صغرى لأنّ التالي هو قولنا زوج أو فرد) فهو امّا زوج الزوج وامّا زوج الفرد فقط وامّا زوج الزوج والفرد ينتج ان هذا العدد امّا فرد وامّا زوج الزوج وامّا زوج الفرد فقط وامّا زوج الزوج والفرد والمتكرر المحذوف هو قولنا وكل زوج الذي هو بعض تالي المنفصلة الواقعة صغرى ومقدم المنفصلة الواقعة كبرى.

وامّا الاقتران بين المتصل والحملي على طرز الشكل الأوّل فهو أن يكون الاشتراك في محمول التالي من المتصلة وموضوع الحملي نحو إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكل موجود فله أحكام تخصه ينتج إذا كانت الشمس طالعة فالنهار له أحكام تخصه.

وامّا الاقتران بين المنفصل والحملي على نهج الشكل الأوّل فهو أن تكون الحملية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كلها وتكون المنفصلة كلية مثاله كل متحرك جسم وكل جسم امّا نبات أو جماد أو حيوان فكل متحرك امّا نبات أو جماد أو حيوان.

وامّا الاقتران بين متصل ومنفصل فمثاله إن كان هذا الشيء كثيراً فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج وامّا فرد ينتج إن كان هذا الشيء كثيراً فهو امّا زوج وامّا فرد؛ وهذا ملخص الكلام في القياسات الشرطية.

(فصل: في الاستقراء والتمثيل)

اعلم أنّ ما يحتج به لاثبات شيء على ثلاثة أقسام لأنّ الاستدلال امّا من حال الكلي على حال جزئياته بأن يقول الدليل الحاكم بحكم ان الكلي مما ثبت له هذا الحكم فلا تتخلف الجزئيات المندرجة تحته عن حكمه وامّا من حال الجزئيات على حال كليها فإنّ لسان الحجة يقول إذا كانت الجزئيات واجدة لهذه الخصوصية والجزئيات مرتهنة ذاتياً بهذا الكلي فهذه الخصوصية لا تتخلف عن الكلي وامّا من حال أحد الجزئيين المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الآخر لهذا الكلي ولسان الحجة في هذا المقام لا يتعرض لأحوال الجزئي اللاحقة له لخصوص تشخصه واعتباراته التي لا تتعداه إلى غيره وإنّما يتعرض للأحوال التي ثبتت له باعتبار اندراجه تحت الكلي وإذا روعي هذا الارتباط سرى من هذا الجزئي إلى جزئي آخر للكلي المذكور بمناسبة هذه الرابطة .

(فالأوّل) وهو ما كان من حال الكلي على حال جزئياته هو القياس وقد سبق القول فيه .

(والثاني) وهو ما كان من حال الجزئيات على حال كليها هو الاستقراء .

(والثالث) وهو ما كان من حال أحد الجزئيين المندرجين تحت كلي على الجزئي الآخر هو التمثيل ؛ فالاستقراء هو الحجة التي يستدل بها من حكم الجزئيات على حكم كليها ؛ والاستقراء امّا تام يتصفح فيه حال الجزئيات بأسرها وهو يرجع إلى القياس المقسم كقولنا كل حيوان امّا ناطق أو غير ناطق وكل ناطق من الحيوان حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس والاستقراء التام يعطي اليقين من مقدماته بما ينتجه ؛ وامّا ناقص يكفي فيه تتبع أكثر الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأنّ

الإنسان ذو هذه الخاصة والفرس كذلك والحمار كذلك إلى غير ذلك مما صادفناه من أنواع الحيوانات وهذا القسم لا يفيد من طريق مقدماته إلّا الظن بالنتيجة إذ من الجائز أن يكون من الحيوانات التي لم نصادفها ما يحرك فكه الأعلى عند المضغ والتمثيل هو بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم الثابت في المشبه به ليثبت في المشبه كما يقال النبيذ كالخمر في الاسكار والحكم الثابت للخمر هو التحريم المعلل بالاسكار فيلزم ثبوته أيضاً للنبيذ لوجود العلة المذكورة فيه .

(**ولابد في التمثيل**) من مقدمات (الأُولى) انّ الحكم ثابت في الأصل أعني المشبه به (الثانية) انّ علة الحكم الذي ثبت للأصل هو الوصف الكذائي وإذا لم تتشخص العلة في الحكم ينهدم التمثيل حتماً (الثالثة) انّ ذلك الوصف الكذائي موجود في الفرع أعني المشبه فإذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث انتقل الذهن إلى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً أي كما هو ثابت في الأصل وهو المطلوب من ـ التمثيل (ثمّ) المقدمة الأُولى وهي ثبوت الحكم في المشبه به والمقدمة الثالثة وهي وجود الوصف في الفرع كما هو موجود للأصل ظاهرتان مسلمتان وإنّما الاشكال في ـ الثانية وهي علة الحكم الثابتة للمشبه به هل هي هذا الوصف المشترك بين المشبه والمشبه به البارز من بين سائر الأوصاف أو وصف غيره ولبيان انّ العلة في اثبات الحكم في الأصل هي هذا الوصف المشترك البارز طرق متعددة والعمدة من بينها طريقان :

(الأوّل) الدوران وهو ترتب الحكم وجوداً وعدماً على الوصف الذي له صلاحية العلية لهذا الترتب كترتب الحرمة في الخمر على الاسكار فإنّ الخمر ما دام حافظاً لخاصية الاسكار حرام وإذا زال عنه الاسكار بانقلابه خلا مثلاً زالت عنه الحرمة .

(الثاني) الترديد ويسمى بالسبر والتقسيم وهو ان يتفحص الإنسان أوصاف الأصل ويمشي بالحكم الثابت له على كل صفة صفة منسوبة للأصل المزبور فما يجده من الصفات قابلاً لأن يكون علة لهذا الحكم الثابت أوجبه وما لم يجد فيه قابلية العلية نفاه كما يقال علة حرمة الخمر هل هو اتخاذها من العنب أو ميعانها أو لونها الكذائي أو طعمها المخصوص أو رائحتها المخصوصة أو اسكارها لكن الأوّل ليس بعلة لوجوده في الدبس المأخوذ من العنب مع كونه حلالاً وكذا الثاني لأنّه موجود في الماء وهو حلال وكذا البواقي ما سوى الاسكار فبعد ابطال كون ما سوى الاسكار علة للتحريم تنحصر العلية في الاسكار وهو مفروض الوجود في النبيذ فيحرم النبيذ أيضاً .

(فصل: في أقسام القياس)

قد سبق الكلام على المقاييس والهيئات التي تبتني عليها الحجج من استثنائي واقتراني بما لهما من أقسام وأشكال وهنا نتكلم عن المواد التي تملء تلك المقاييس والهيئات وباعتبار أجناس المواد تتعدد الأقيسة فيقال لبعضها برهاني وللبعض الآخر جدلي وللثالث مغالطي وللرابع خطابي وللخامس شعري ؛ ومواد الأقيسة امّا أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق والمصدق به امّا أن يكون يقينياً فالقياس المركب منه يسمى برهانياً واليقين معناه اعتقاد انّ الشيء كذا ويشفع هذا الاعتقاد اعتقاد آخر امّا بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل انّه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقاداً يستحيل زواله .

وامّا أن يكون المصدق به شبيهاً باليقين وهو الذي يعتقد فيه انّه كذا وامّا ضميمة انّه لا يمكن أن لا يكون كذا فقد لا تكون أو إذا كانت كانت جائزة الزوال ومع هذا فالاعتقاد بأنّه كذا مستحكم ليس لنقيضه امكان فعلاً ومن بعض هذا

الشبيه باليقين يتركب القياس الجدلي ومن بعضه القياس المغالطي ؛ وامّا أن يكون المصدق به ظنياً وهو الذي يعتقد فيه انّه كذا ويكون مع هذا الاعتقاد بالقوة أو بالفعل اعتقاد انّ لنقيضه امكاناً والقياس المركب من هذه المادة يسمى خطابياً .

وامّا أن تكون غير مصدق بها فهي إنّما تنفع في القياسات إذا أثرت في النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب وهذا الغير المصدق به يسمى خيالاً والقياس المؤلف منه يسمى شعرياً .

والمواد التي تستقي منها الأقيسة الخمسة المذكورة ثلاثة عشر صنفاً (١) اوليات (٢) مشاهدات (٣) مجربات (٤) متواترات (٥) فطريات (٦) وهميات (٧) مشهورات بالحقيقة (٨) مقبولات (٩) مسلمات (١٠) مشبهات (١١) مشهورات في الظاهر (١٢) مظنونات (١٣) مخيلات .

(١) **الأوليات** هي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه وهذا مثل قولنا الكل أعظم من الجزء وليس هذا الحكم في هذه المادة ونظائرها مأخوذاً من الحس فإنّ الحس لا يدرك الكلي وهذا الذي مثلنا به حكم من العقل كلي لم يراع فيه فرد خاص ولا جهة خاصة .

(٢) وامّا **المشاهدات** فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس الظاهر أو الباطن وهو الذي يقال له بالوجدان مثل حكمنا بأُمور في ذواتنا غير مدركة بحواسنا الظاهرة بل بقوانا الباطنية مثل شعورنا بأنّ لنا فكراً وارادة وقدرة وخوفاً وغضباً وجوعاً وعطشاً وما إلى ذلك .

(٣) وامّا **المجربات** فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس ومساعدة من القياس فإنّ الحس إذا تكرر عليه اقتران شيء بشيء مراراً كثيرة وتكرر ذلك في الذكر حصل في الذهن مع هذه الأذكار قياس طبيعي وهو انّ اقتران هذا الشيء بالشيء لو كان اتفاقاً وصدفة لا وجوباً والزاماً لما اطرد وهذا

مثل الحكم بأنّ السقمونيا مسهل للصفراء وان الخمرة مسكرة والضرب موجع والخبز مشبع ونظير ذلك فانا إذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا وإذا حصل من هذه التكررات يقين في النفس قيل له تجربة وإذا لم يحصل للنفس يقين بل بقيت في طريق التتبع والاستقراء وملاحظة الأثر فذلك استقراء ناقص .

ومما يجري مجرى المجربات الحدسيات وهي القضايا المصدق بها بواسطة الحس وحدس قوي يذعن الذهن لحكمه ويزول معه الشك والحدث هو سرعة انتقال الذهن من معلوم إلى مجهول وذلك مثل قضاءنا انّ نور القمر مستفاد من الشمس لما نشاهد من اختلاف هيئات تشكل النور فيه حسب قربه وبعده من الشمس وفي هذا أيضاً قياس خفي كما في التجربيات فإنّ هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت محض اتفاق وصدفة أو من أمر خارجي عن الشمس لما استمرت على نمط واحد من اختلاف تشكلاته حسب قرب القمر من الشمس وبعده عنها .

(٤) وامّا **المتواترات** فهي القضايا التي يصدق بها بسبب اخبار جماعة تنتفي الريبة في تواطئهم واتفاقهم على الخبر الذي أشاعوه فتطمئن النفس إليه ولا تشك وهذا مثل الاعتقاد بوجود مكة وبغداد وهذه القضايا وما قبلها من المجربات والحدسيات لا يمكن أن تثبت على جاحدها فإنّ جحوده إن كان عن فكر فلا مطمع في افحامه وإن كان لأنّه لم يتول ما تولاه المجرب والحادس والمتيقن بما تواتر عنده من الأخبار فما لم يسلك الطريق المفضي به إلى هذا اليقين كيف يطلب منه اعتقاده .

(٥) وامّا **النظريات** فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حده الاوسط موجود بالفطرة حاضر في الذهن فكلما أحضر المطلوب مؤلفاً من حدين أصغر

وأكبر تمثل بينهما هذا الاوسط للعقل من غير حاجة إلى كسبه مثل قولنا كل أربعة زوج فإنّ من يفهم معنى الأربعة ويفهم معنى الزوج يتمثل له الحد الاوسط بينهما وهو كونها منقسمة بمتساويين فيعرف في الحال كونها زوجاً بسبب هذا الاوسط وليست معرفة الزوجية للاشياء مستغنية عن الوسط فإنّه لو كان بدل الاربعة ثمانية وسبعون لم يتمثل في الحال كونها زوجاً ما لم يعرف الوسط وهو انقسامها بمتساويين وهما تسع وثلاثون وتسع وثلاثون.

(٦) وامّا **الوهميات** فهي القضايا التي أوجبت قوة الوهم أن يعتقد بها فمنها ما هي صادقة يقينية ومنها ما هي كاذبة والصادق منها هو الحكم على المحسوسات وتوابعها مثل حكمنا بأنّ الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد والكاذب منها هو الحكم على غير المحسوسات وفقاً لما عهد من المحسوسات مثل ان كل موجود يجب أن يكون متحيزاً مشاراً إلى جهته والوهميات قوية جداً لا تتميز في بادء الأمر عن الأوليات العقلية والذي يميزها ان يفرض الإنسان نفسه كأنّه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لم يسمع رأياً ولم يعتقد مذهباً ولم يعاشر امة حتى يلتاث باخلاقها وعاداتها ثمّ بعد هذا الفرض يعرض على فطرته وعقله حكماً لموضوع أحضره في ذهنه فإن لم يشكك فيه فهو من ايحاآت الفطرة بذاتها ولكن ليس كلما توحيه الفطرة الانسانية صادقاً بل الصادق ما توحيه فطرة القوة التي تسمى عقلا والفارق المهم بين وحي العقل ووحي الوهم ان يقينيات العقل لا تزول مع الطوارىء المغيرة لاعتقاد الإنسان واخلاقه وعاداته وفهمه ويقينيات الوهم تزول مع عروض الطواري.

(٧) وامّا **المشهورات** فهي قضايا وآراء اوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو الأكثرية عليها مثل انّ العدل جميل والكذب قبيح واسداء المعروف حسن محمود ونظير ذلك وليست هذه من حيث هي مشهورة من مقتضيات الفطرة بل

مما يدعو إليه حب التسالم وصلاح المعيشة وانتظام الأُمور أو الخلق الإنسان مثل الحياء والرحمة والانفة والخجل أو سنن قديمة بقيت ولم تنسخ فإذا قدر الإنسان نفسه خالياً عن هذه الاحوال واراد التشكك فيها امكنه ذلك ولكن لا يمكنه التشكك في ان الكل أعظم من الجزء فمن هنا يعرف ان المشهورات غير فطرية.

(٨) وامّا **المقبولات** فهي آراء اوقع التصديق بها قول من يوثق به فيما يقول امّا لأمر سماوي يختص به أو لرأي وفكر يتميز به عن غيره وذلك كالاعتقادات التي تؤخذ عن ائمة الشرائع أو الحكماء والزهاد مثل ان المحسن يثاب وان المسيء يعاقب.

(٩) وامّا **المسلمات** فهي المقدمات المأخوذة لأنّ المخاطب يسلمها ويعترف بها فهي لا يلتفت فيها إلّا إلى تسليم المخاطب.

(١٠) وامّا **المشبهات** فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد انها اولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهها بشيء من ذلك بسبب اللفظ أو المعنى وستأتي الاشارة إليه في المغالطة.

(١١) وامّا **المشهورات** في الظاهر فهي التي يعتقد انها مشهورة بمفادها البدوي ولكن بعد امعان النظر فيها يعرف انّ لها مفاداً آخر مثل ما اشتهر عن النبي ﷺ انصر اخاك ظالماً أو مظلوماً فإنّ مفاده البدوي يشعر ان مناصرة الأخ لازمة على كل حال ظلمه غيره أو ظلم غيره ولكن التأمل يمنع هذا المفاد ويقول مناصرة الأخ لازمة على كل حال بدفع الظلم عنه إذا وقع مظلوماً ودفعه عن الظلم إذا وقع ظالماً فإنّ ابعاد الأخ عن السيئات انتصار له وتطهير لحريمه عن دنس الرذائل.

(١٢) وامّا **المظنونات** فهي القضايا التي تصدق اتباعاً لغالب الظن مع تجويز

نقيضه مثل ان يقال فلان يطوف بالليل فهو متلصص مع تجويز أن لا يكون متلصصاً بل حارساً أو ذا داع آخر وكلما قدمناه من القضايا إذا لم يكن الاعتقاد فيه جزماً بل هناك امكان لمقابله فهو من جملة المظنونات كالمقبولات والمسلمات والمشهورات في الظاهر فإنّ هذه وان ترجحت كفة الاعتقاد بها إلّا انها لا تمنع تجويز نقائضها.

(١٣) وامّا **المخيلات** فهي القضايا التي تقال لتوجد في المقابل تخييلاً يؤثر فيه بسطاً أو قبضاً أو اقداماً أو احجاماً وذلك كالأقوال التي تسرد في تحسين الشيء لتهز الطرف المقابل نحوه أو في تقبيحه لنزع النفس عنه وهذه المقدمات الثلاثة عشر نتيجة استقراآت طويلة.

واليقينيات تكون من الأوليات والوجدانيات والمشاهدات إذا لم يكن سبب مغلط للحس من ضعف فيه أو معنى في المحسوس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط بين الحس وما يقع عليه وكذلك التجريبيات إذا استجمعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والفطريات والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لأنّ المطلوب من البرهان هو اليقين وهذه واجدة لهذا المطلوب وامّا مواد القياس الجدلي فهو المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد من بعضها الزام المعاند للحق برأي يعانده إذا كان قاصراً عن رتبة البرهان فيعدل به إلى المشهورات التي يعتقد وجوب قبولها ويبطل بها رأيه الفاسد.

وامّا **مواد القياس المغالطي** فالوهميات الكاذبة والمشبهات وفائدة معرفته التوقي والاجتناب وربما استعلم به من لا يعلم كما له وجهله ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبهه له.

وامّا **مواد القياس الخطابي** فالمشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات

وفائدة الخطابة اقناع الجمهور بحق كما يستعمله الوعاظ والاخلاقيون أو بباطل كما يستعمله السياسيون من التمويه على العوام .

وامّا مواد القياس الشعري فالمخيلات والذي يهم طالب السعادة من هذه الجملة هي الأقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطة ليجتنبها .

وفي خلاصة ما سبق نقول القياس كما ينقسم باعتبار الهيأة والصورة إلى استثنائي واقتراني كذلك ينقسم باعتبار المادة التي تملء الصور المزبورة إلى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وهي التي تسمى بالسفسطة أيضاً باعتبار انها تمويه وتدليس لأنّ مقدمات القياس امّا أن تفيد تصديقا أو تأثيراً في النفس غير التصديق أعني التخييل وما أفاد التخييل فهو الشعر والذي يفيد التصديق تارة يكون منبعه الظن وهو الخطابة أو الجزم وهو البرهان وان لم يفد الجزم ولكن أفاد عموم الاعتراف من العامة أو التسليم من الخصم فهو الجدل وان لم يفد عموم الاعتراف والتسليم المذكورين فهو المغالطة والمغالطة ان استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة لأنّ المغالطة منظوره تمويه الأمر على طرفه العارف وان استعملت في مقابل غير الحكيم سميت مشاغبة لأنّ المغالط منظوره التغلب باغاليطه على طرفه وطرفه ليس من الذين تفتقت امامه حقائق الأشياء حتى يعرف منويات المغالط فلذلك تعود هذه المغالطات سبب هيجان وفتنة .

واعلم أيضاً أنّه **يعتبر في البرهان** ان تكون مقدماته بأسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام فمثلا يكفي في كون القياس مغالطة ان تكون احدى مقدمتيه وهمية وان كانت الأُخرى يقينية ؛ ثمّ الحد الأوسط في البرهان بل في كل قياس لابد وأن يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية أو السلبية بين الأصغر والأكبر في النتيجة ولهذا يقال له الواسطة في الاثبات بين المحمول والموضوع كما يقال له الواسطة في التصديق فإن كان الاوسط مع كونه واسطة في الاثبات

واسطة في الثبوت أي في الواقع ونفس الأمر كتعفن الاخلاط الواقع وسطاً في قياس نصوغه بقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم فإن تعفن الاخلاط كما هو واسطة في ظاهر القضية كذلك هو واسطة في واقعها لكونه علة للحمى فالبرهان المتكفل لوسط هو علة انتساب المحمول للموضوع واقعاً يسمى برهاناً لمياً لدلالته على ما هو علة الحكم بين الموضوع والمحمول والجواب بالعلة عن السؤال بـ (لم) هو الذي اعرب عن وجه هذه التسمية.

وان لم يكن الاوسط علة واقعية للنسبة الايجابية أو السلبية الواقعة بين المحمول والموضوع بل كان واسطة في الاثبات فقط فالبرهان المتكفل لمثل هذا الوسط يسمى برهاناً انيا حيث لا يدل إلّا على هوية الحكم في الخارج وتحققه في الذهن ولم يتعرض لواقعه سواء كان هذا الأوسط الذي هو علة في الظاهر فقط معلولا للحكم في النتيجة كالحمى حيث تقع وسطاً في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فإنّها معلومة لتعفن الاخلاط الواقع محمولا لزيد أو لم يكن هذا الاوسط معلولا للحكم كما انّه ليس علة له بل يكون الاوسط والحكم جميعاً معلولين لثالث كما يقال هذه الحمى تشتد غباً ـ أي في وقت دون وقت ـ وكل حمى تشد غباً فهي محرقة فهذه الحمى محرقة فإنّ الاشتداد غباً والاحراق كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق.

(فصل: في اجزاء العلوم)

كل علم من العلوم لابد فيه من امور ثلاثة (الأوّل) الأمر الذي يبحث في العلم عن خصائصه والآثار المطلوبة منه بحيث ترجع جميع أبحاث العلم المذكورة في ثناياه إلى ذلك الأمر وهذا الأمر هو الموضوع وتلك الآثار المطلوبة منه هي

الاعراض الذاتية له (الثاني) القضايا التي يقع فيها هذا البحث وهي مسائل العلم وهي تكون نظرية في الأغلب تحتاج إلى تدليل وكشف وقد تكون بديهية محتاجة إلى تنبيه والفات نظر فحسب (الثالث) ما تبتنى عليه المسائل مما يفيد تصورات اطرافها من محمول وموضوع وضمائم لاحقة لهما أو التصديق بالقضايا المأخوذة في دلائل هذه المسائل والقضايا المأخوذة في دلائلها مما تبين خارجاً عن فن هذه المسائل إذا كانت نظرية فإنّها إذا بينت في نفس الفن عدت من مسائله لا من مباديه ، وما يفيد تصورات الأطراف هي المبادى التصورية ، وما يفيد التصديق المذكور هي المبادى التصديقية .

ثمّ ان موضوع المسألة قد يكون بنفسه موضوع العلم نفسه كقولنا الكلمة تكون مجرورة إذا وقعت مضافاً اليها وقد يكون موضوع المسألة نوعاً من موضوع العلم كقولنا الاسم يرفع بالفاعلية وينصب بالمفعولية أو يكون موضوع المسألة عرضاً ذاتياً لموضوع العلم كقولنا الاعراب رفع ونصب وجر وجزم أو يكون مركباً من موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا الكلمة المعربة امّا مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة أو يتركب موضوع المسألة من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا الاسم المعرب يرفع وينصب ويجر ولا يجزم .

والمبادى هي حدود الموضوعات العامة كالكلمة والكلام والخاصة كالفاعل والمفعول والحال والتمييز وما إلى ذلك والمراد بالحد هو التعريف ويدخل في حدود الموضوعات موضوع العلم نفسه وموضوع مسألته وهكذا اجزاء الموضوعات للعلم ولمسائله فإنّ موضوعات العلم والمسائل قد تكون مركبة من أجزاء كثيرة مثل بدن الإنسان المركب من أجزاء تكثر في الاحصاء فإنّه موضوع علم الطب وهكذا حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات وهذه كلها تعد في المبادى التصورية .

وقد تطلق المبادى على ما هو أعم مما تقدم من خصوص المبادى التصورية والتصديقية فتقال على ما يبدء به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلا في العلم فيكون جزء منه كما قيل في المبادى المصطلحة السابقة أم كان خارجاً عنه لكن يتوقف عليه الشروع على وجه الخبرة وتسمى مقدمات ؛ وكان القدماء يعنونون في صدر كتبهم هذه المقدمات قبل الشروع في المقاصد وهي ثمانية :

(١) **الغرض** اعلم ان ما يترتب على الفعل من نتيجة إن كان هو الباعث للفاعل على صدور ذلك الفعل منه سمي غرضاً وعلة غائية فالطالب إذا عرف الغرض الباعث وشخصه غرضاً موزوناً ورد في البحث عن تبصر ان اراد الورود.

(٢) **المنفعة** والنتيجة الحاصلة من العمل ان لم يكن تصورها هو الذي حرك صاحب العمل نحو العمل بل كان المحرك أمراً آخر سميت فائدة ومنفعة وغاية لا بنحو العلية وقد قال الاشاعرة قديماً افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض بمعنى ان النتائج التي يوجدها الله ليست هي العلة الباعثة له نحو ايجادها بل هذه النتائج منافع وعوائد منه والمحرك له لا نعلم به فإذا بينت منفعة الفن قبل الشروع فيه عرف الطالب نتيجة اتعابه والمشاق التي يتحملها في طريق تحصيله وقد تقدم في صدر هذه الرسالة انّ الغرض والغاية من علم المنطق هي العصمة عن الخطأ في الفكر.

(٣) **السمة** أي ما هو عنوان العلم وما هو وسمه واسمه كما يقال إنّما سمي المنطق منطقاً لأنّ المنطق له اطلاقان اطلاق على النطق الظاهري وهو التكلم باللسان وعلى النطق الباطني وهو ادراك الكليات والعقليات وهذا الفن يقوى قوة النطق أعني التكلم ويعصم القوة الداركة عن الخطأ في التفكير فاشتق له اسم من النطق فالمنطق يجوز أن يكون مصدراً ميمياً بمعنى النطق كما يقال زيد عدل للمبالغة ويجوز ان يكون اسم مكان كأن هذا العلم منه ينشأ النطق الظاهري

والباطني وبه مظهرهما .

(٤) **المؤلف** بمعنى معرفته وانّه من هو لأنّ الشخصية العلمية تـطمئن اليـها النفس أكثر وربما يكون الخامل ذكراً ادق نظراً وأوسع علماً من النـابه ومـقنن قوانين المنطق والفلسفة الاستدلالية على ما هو معروف بين أهل العلم ارسـطو دونهما في دولة الاسكندر المقدوني وبأمر منه وبذلك سمي المعلم الأوّل وبعد ما ترجمت كتب اليونان إلى العربية هذب تلك المباحث الصادرة من ارسطو وغيره الحكيم الشهير أبو نصر الفارابي ولذلك سمي بالمعلم الثاني واشتهر بعده الشـيخ ابن سينا .

(٥) **بيان انّه من أي العلوم** هو أمن العقلية أم النقلية الأصلية أم الفرعية كما يبحث عن حال المنطق انّه من جنس العلوم الحكمية أم لا وبـحثه مـوكول إلى محله لكن لا شك انّه ميزان للفلسفة وقالب توزن به مـوادهـا والفـلسفة بـدونه ناقصة .

(٦) **بيان انّ هذا الفن** ـ واياً كان من الفنون ـ في أية مرتبة هو بالنسبة إلى غيره من الفنون أهو مقدم ليقدمه الطالب على ما يجب تقديمه عليه أو مؤخر ليأخره عما يجب تأخيره عنه فإذا فعل الطالب هذه الأُمور اللازمة لسيره العملي الصحيح كان على نهج من ـ الدراسة قويم أوّلاً ومثمر ثانياً .

(٧) **تقسيم الفن أو الكتاب إلى مباحث ومقاصد وأقسام** يتكفل كل مبحث أو مقصد أو قسم نوعاً من قضايا الفن فإذا قسمت المسائل الفنية كل طائفة منها في باب خاص وعرض للطالب غرض في بعض المسائل رجع إلى ما اعد له من فصل خاص به مثلاً إذا عرضت له مسألة في بحث الجنس أو النوع رجع إلى باب الكليات الخمس وهكذا فالقسمة بمنزلة الفهرست وتوصل الطالب بسـرعة إلى مقصده ولا يبقى معها حيران لا يهتدي طريقه .

(٨) **الأنحاء التعليمية** أي الطرق التي تذكر لتعليم الطالب وشحذ ذهنه لعموم نفعها في العلوم ؛ والأنحاء التعليمية اربعة تقسيم وتحليل وتحديد وبرهان :

(١) **التقسيم** : ومعنى ذلك انّ الإنسان يتخطر نتيجة ويحب الوقوف على مدركها وهو القياس الذي أنتج هذه النتيجة فهو يريد مشياً قهقرائياً من المطلوب إلى المقدمة التي أنتجته فيقال إذا أردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية مثل ـ الإنسان حيوان ـ فضع طرفي هذا المطلوب الإنسان والحيوان واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما فموضوعات الإنسان زيد وعمرو وبكر وخالد مثلاً وموضوعات الحيوان الفرس والحمار والبقر وهكذا كما تطلب جميع محمولات الطرفين ما يحمل على الإنسان من ناطق وضاحك ومتعجب ونظائرها وما يحمل على الحيوان من جسم نامي متحرك بالارادة حساس وماشي ومتنفس وشبه ذلك سواء كان حمل الطرفين الإنسان والحيوان على موضوعات كل واحد منهما وحمل محمولات كل واحد منهما أيضاً عليهما بلا واسطة كحمل الإنسان على زيد والحيوان على الفرس أو بواسطة كحمل الجسم على زيد والفرس باعتبار انهما حيوان وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه أحد الطرفين كانسلاب الإنسان أو الحيوان عن الحجر والشجر مثلاً أو سلب هو عن أحدهما كانسلاب الحجر والشجر عن الحيوان أو الإنسان ثمّ انظر إلى نسبة الطرفين ـ الإنسان والحيوان ـ إلى موضوعاتهما من زيد وعمرو وخالد ؛ والفرس والبقر والحمار ؛ وإلى محمولاتهما من الناطق والضاحك والمتعجب ؛ والحساس المتحرك بالارادة والماشي والمتنفس فإن وجدت من محمولات موضوع النتيجة وهو الإنسان (ومن محمولات موضوعها الناطق مثلاً) ما يجوز ان يكون موضوعاً لمحمول النتيجة وهو الحيوان فإنّ الناطق يجوز أن يكون موضوعاً للحيوان فيقال (الناطق حيوان) وعليه فقد حصل المطلوب من الشكل الأوّل

حيث يقال الإنسان ناطق وكل ناطق حيوان فالانسان حيوان وعلى ذلك فقس صياغة بقية الاشكال بعد مراعاة شرائطها كمية وكيفية .

(٢) **التحليل** : وهو انّه كثيراً ما تورد في العلوم وفي مضامين الكلام قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية والتآليف الفنية لتساهل المركب اعتماداً منه على الفطن الذي يرجع بمنشعث كلامه إلى قوالبه الصناعية مثلاً يقول الإنسان (زيدإن كان من الناس فالاعتبار يلزمه ان يكون من قسم الحيوان وزيد انسان فزيد حيوان) فإذا اردت أن تعرف انّ هذا الكلام على أي شكل من الاشكال المنطقية فعليك بتحليله وحذف فضوله وكبسه في قوالب الفن وهو عكس التركيب الذي قرأناه آنفاً وقبل كل شيء يلزمنا تحصيل المطلوب من هذا الكلام المنشعث والمطلوب في المثال السابق (فزيد حيوان) ثمّ ننظر إلى القياس المنشعث الذي أنتجه فإن كان في القياس المذكور مقدمة تشارك المطلوب بموضوعه ومحموله فالقياس الذي انتج هذا المطلوب استثنائي على ما هو المعهود في الأقيسة الاستثنائية وقد كان في كلامنا المنشعث هذا التعبير (زيد إن كان من الناس فالاعتبار يلزمه أن يكون من قسم الحيوان) وهو في تقدير شرطية متصلة بهذا الطرز إن كان زيداً انساناً كان حيواناً وتالي هذه الشرطية عين النتيجة القائلة ـ فزيد حيوان ـ اذن فالكلام المنشعث السابق قياس استثنائي لأنّ النتيجة بهيأتها ومادتها موجودة فيه .

وان كانت احدى مقدمات الكلام المنشعث مشاركة للمطلوب امّا بموضوعه أو بمحموله فالقياس اقتراني لأنّ احدى مقدمتي الاقتراني لا تخلو امّا من الأصغر وهو موضوع المطلوب وامّا من الأكبر وهو محمول المطلوب .

ثمّ انظر إلى طرفي المطلوب لتتميز عندك الصغرى من الكبرى لأنّ ذلك الجزء الموجود في احدى مقدمتي الاقتراني إن كان موضوعاً في النتيجة فالمقدمة

المحتوية عليه هي الصغرى أو محمولا فيها فالمقدمة هي الكبرى ثمّ يلزمك أن تضم الجزء الآخر من المطلوب إلى الجزء الآخر من تلك المقدمة فإن تألفا على احد التأليفات الأربعة فما انضم إلى جزئي المطلوب وصار ثالثاً لهما كان هو الحد الأوسط المتكرر في ـ الصغرى والكبرى ويتميز الشكل المنتج بوقوع الأوسط منه على لون من ألوان أربعة فإن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأوّل أو محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني أو موضوعاً فيهما فهو الثالث أو موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو الرابع .

مثلا نقول (عالمنا هذا فيه تصرف وتغير وتطور والتغيرات قاضية بأنّ ما تطرأ عليه له مصرف ومغير يغيره من حال إلى حال فالمتلبس بهذه التغيرات حادث لأنّه واقع في قبضة غيره فعالمنا هذا حادث) فإذا أردنا أن نعرف انّ هذا الكلام المنشعث على أي لون من ألوان الاشكال الفنية ينطبع حصلنا النتيجة منه وهو قولنا (فعالمنا هذا حادث) وعرضنا هذه النتيجة على الكلام السابق فنجد مقدمة من مقدماته محتوية على موضوع مطلوبنا المزبور وهي العبارة الأُولى ونجد مقدمته الثانية محتوية على محمول المطلوب وهي العبارة الثانية .

وبما انّ العبارة الأُولى محتوية على موضوع المطلوب الذي هو الأصغر فهي الصغرى والعبارة الثانية محتوية على محمول المطلوب الذي هو الأكبر فهي الكبرى ويوجد في ضمن الكلام المنشعث السابق ما هو غير قولنا (عالمنا هذا) وغير قولنا (حادث) وهو التطور والتصرف والتغير فنعرفه وسطاً بين موضوع المطلوب ومحموله ونجده في ـ العبارة الأُولى محمولاً على قولنا (عالمنا هذا) وموضوعاً في العبارة الثانية لقولنا (حادث) فنعرف انّه الشكل الأوّل وننظمه بهذا القالب الفني (عالمنا هذا متغير وكل متغير حادث فعالمنا هذا حادث) .

(٣) التحديد : والمراد به بيان كيفية أخذ الحد للأشياء وليس المراد بالتعبير

بالحد انّه الحدّ التام بل يشمل جميع الأنواع للتعريف من الحدود التامة والناقصة والرسوم بل وحتى التعاريف اللفظية فيقال إذا أردت تعريف شيء (الإنسان مثلاً) فلابد أن تضع ذلك الشيء وتطلب جميع ما هو أعم منه من الذاتيات كالحيوان وما فوقه في العموم والذاتية والعرضيات كالماشي والمتنفس مثلاً وتحمل عليه هذه بواسطة كحمل الجسم على الإنسان بواسطة الحيوان أو بغير واسطة كأن تحمل الحيوان نفسه على الإنسان وتميز الذاتيات عن العرضيات كالحيوان عن الماشي بالنسبة إلى الإنسان بأن تعد ما هو بين الثبوت للانسان لا خفاء في ثبوته له وما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع ماهية الإنسان فإنّ الحيوان بمجرد ارتفاعه يرتفع الإنسان وما هو ليس بين الثبوت له ولا يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع الإنسان كالاعراض العامة له مثل الماشي والمتنفس ونظائر ذلك فإنّ انتساب هذه الأعراض للانسان ليس واضحاً كوضوح انتساب الحيوان والجسم له وكذلك تطلب جميع ما هو مساو له من الذاتيات كالناطق والعاقل للانسان ومن العرضيات كالماشي المستقيم القامة وعريض الأظفار للانسان أيضاً فإذا فعلت ذلك فقد تميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة ثمّ تركب أي قسم شئت من أقسام المعرف بعد اعتبار الشرائط المذكورة في باب التعريفات.

(٤) **البرهان**: قد سبق لك ان اليقينيات من المواد هي التي يتقوم بها القياس البرهاني والمنظور من ذكر البرهان هنا هو استخلاص تلك المواد من شوائب تدليسها بغيرها والتيقظ عند صياغة القياس البرهاني من تسرب التدليس إليه فإنّ الإنسان الذي يستهدف اليقين وحده دون ما تنزل في الدرجات عنه لابد له من هذه اليقضة ليحصل له ما يحاول من حصول العلم بالنتائج المعطية لليقين وتارة فضلاً عن العلم بها ارادة العمل بها فإنّ العمل المثمر هو ما كان عن علم صادق

فيلزم صائغ القياس البرهاني أن يبالغ في الفحص عن اليقينيات حتى لا تشتبه عليه بالمشهورات أو المسلمات أو المشبهات وان لا يذعن لشيء بمجرد حسن الظن به أو بمن يسمع منه ذلك حتى لا يقع في مضيق الخطابة ولا يرتبط بربقة التقليد.